

التشغيل غير الرسمي في الجزائر وإشكالية تنظيميه

د. بوعافية رشيد-المركز الجامعي مرسلبي عبد الله- تيبازة-

د . بن قيدة مروان -جامعة يحي فارس بالمدينة

الملخص:

يؤدي التشغيل غير الرسمي دورا هاما في الحياة اليومية للكثير من الأفراد وعائلاتهم، وذلك من خلال توفير فرص العمل والمرونة في التوظيف مقارنة بالتشغيل الرسمي. وفي هذا الإطار تفيد الدراسات الحديثة. أن بيانات التشغيل غير الرسمي في كثير من البلدان، خاصة النامية شكلت في الآونة الأخيرة جزا هاما من إجمالي التشغيل، لذا سعت حكومات عدة بلدان لتنظيم عمالة القطاع غير الرسمي.

وفي هذا الإطار هذا السياق تعتبر الجزائر من بين البلدان التي يمثل فيها التشغيل غير الرسمي دورا هاما في اقتصاد البلد رغم سلبياته. وذلك من خلال خلق التوظيف والمرونة فيه، في عدة قطاعات. وهذا نتيجة الظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري، كما نشير هنا إلى الدور الهام للتشغيل غير الرسمي بالجزائر حسب البيانات الصادرة عن بعض الدراسات، وهو ما يحتاج إلى دراسات معمقة للظاهرة بالجزائر قصد علاجها وتحويلها ودمجها في الاقتصاد الرسمي.

الكلمات الدالة: الاقتصاد غير الرسمي، التشغيل، التشغيل غير الرسمي.

Abstract:

Informal employment plays an important role in the daily lives of many individuals and their families by providing jobs and flexibility in employment compared to formal employment. In this context, recent studies are useful. Informal operating data in many countries, especially developing countries, have recently constituted an important share of total employment, so the governments of several countries have sought to regulate informal sector employment.

In this context, Algeria is among the countries where informal employment plays an important role in the country's economy, despite its disadvantages. Through employment creation and flexibility, in several sectors. This is the result of the conditions experienced by the Algerian economy. We also refer here to the important role of informal employment in Algeria according to data issued by some studies, which requires in-depth studies of the phenomenon in Algeria in order to treat, transform and integrate them into the formal economy.

Key words: Informal economy, employment, informal employment.

مدخل:

تعتبر الجزائر من بين البلدان التي يلعب فيها القطاع والتشغيل غير الرسميين، دورا مهما في خلق التوظيف للشرائح الاجتماعية التي لم يستوعبها الاقتصاد الرسمي. إذ رغم الإصلاحات التي مست الاقتصاد الجزائري في الفترات الأخيرة، إلا أن البيانات تشير إلى أنه رافق تراجع معدلات البطالة زيادة في حجم التشغيل غير الرسمي، وهو ما يدل على عمق الظاهرة. في إطار هذا الطرح، وللإلمام بجوانب التشغيل غير الرسمي في الجزائر، قسمنا هذا البحث إلى ثلاثة عناصر أساسية، إذ تطرقنا في العنصر الأول للتشغيل غير الرسمي في الجزائر، العنصر الثاني لأداء سوق العمل والتشغيل غير الرسمي، وخصصنا العنصر الثالث والأخير لتنظيم التشغيل غير الرسمي في الجزائر.

1. التشغيل غير الرسمي في الجزائر:

من أجل تحليل ومعرفة خصائص التشغيل غير الرسمي في الجزائر، سوف نتطرق لأهم أشكاله ومصادره، بالإضافة إلى مسبباته، كما سنتطرق لتقديرات التشغيل غير الرسمي في الجزائر.

1.1. أشكال و مصادر التشغيل غير الرسمي في الجزائر.

يؤدي التشغيل غير الرسمي في الجزائر، دورا هاما في توفير مناصب شغل للكثير من الأفراد الذين لم يستوعبهم سوق العمل الرسمي. كما يعتبر حلا لمشاكل سوق العمل في الجزائر واختلالا ته. ولهذه الأنشطة غير الرسمية عدة أشكال ومصادر وقطاعات تغذيها.

1.1.1. أشكال التشغيل غير الرسمي في الجزائر: تتخذ الأنشطة غير الرسمية عدة أشكال، كما لها عدة مصادر. وهي عادة تعبر عن مجموع الأنشطة المشروعة اجتماعيا المولدة لسلع أو خدمات، يلجأ الأفراد والمنشآت إلى ممارستها لكن بدون ترخيص رسمي. وفي الجزائر تتخذ الأشكال التالية⁽¹⁾:

- التجار المتجولون، سواء كانوا بسيارات أو راجلين، والذين يعملون بدون رخص رسمية، العارضين لمختلف السلع (أواني منزلية، ملابس، أفرشة، اسماك... الخ).
- تجار الأرصفة، وهم الأشخاص الذين يعملون في أرصفة الشوارع، وأبواب الأسواق ومحطات النقل، وأمام المحلات المسجلة رسميا.
- البائعون على حواف الطرق السريعة أو العادية أو أثناء زحمة السير، الذين يعرضون سلعاً مختلفة، كالسجائر، الشاي، والخبز المصنوع في البيوت المعروضة من قبل الأطفال، الفواكه والخضر المنتجة في مزارعهم أو التي يتم شراؤها من السوق.
- نقل الأشخاص في المدن والأرياف، بسيارات مختلفة وفي أماكن معروفة لدى الزبائن، تراحم سيارات الأجرة والنقل الحضري المرخص لهم والخاضعين للضرائب.
- شحن وتفريغ السلع بدون رخص، في الموانئ والأسواق، والأماكن المخصصة لبيع مواد البناء... الخ.
- حراسة مواقف السيارات بدون رخص رسمية، خدمات أجهزة الكمبيوتر غير المصرح بها.

- حلاقة النساء في البيت أو في بيوت الزبائن، الحياطة في البيت (ملابس وافرشه مختلفة).
- تحضير بعض المواد الغذائية التقليدية كالكسكس، الحلويات الموجهة مباشرة للمستهلك أو لمحلات البيع الرسمية الأخرى، العناية بالأطفال، التي يتولد عنها أجورا غير مصرح بها.
- أنشطة التصوير غير المصرح عن دخولها، في الأماكن السياحية وحفلات الزفاف المختلفة.
- تكوين الفرق الموسيقية، وإحياء الحفلات بدون تصريح رسمي عن الدخول.
- الدروس الخصوصية والتدعيمية غير المصرح عن دخولها في بيوت الزبون أو بيت مقدم الخدمة.
- أنشطة الاعتناء بالحدائق الخاصة غير المصرحة الدخول.
- التجارة في العملات الأجنبية في السوق السوداء (مثل عمليات البيع والشراء التي تتم في بور سعيد بالجزائر العاصمة).
- التجارة في الذهب بدون ترخيص رسمي في الأرصفة، وأمام المقاهي والبنوك أو حتى أمام محلات بيع الذهب بترخيص رسمية.
- مبادلة السلع المشروعة لهدف التسويق بدون ترخيص سواء كان محليا أو على حدود الدول المجاورة.

2.1.1. مصادر التشغيل غير الرسمي في الجزائر

هناك عدة قطاعات تعتبر مصدرا مهما للتشغيل والقطاع غير الرسميين في الجزائر.

* القطاعات المساهمة في القطاع والتشغيل غير الرسميين :

- قطاع التجارة : يعتبر قطاع التجارة من بين أهم القطاعات التي توفر مناصب شغل هامة للعمالة غير الرسمية و في بعض الحالات حتى العمالة الرسمية بعدد ساعات محدود في اليوم، ولهذا يمكن اعتبارها كصمام أمان لامتصاص سخط هذه الفئة لسياسة التوظيف في البلاد. وتمارس التجارة غير الرسمية في أسواق موازية (حيث أسعار المواد والخدمات اقل من أسعار السوق الرسمية نظرا لحجم العرض الوافر) كما تمارس في أسواقا سوداء (حيث أسعار المواد والخدمات أعلى من أسعار السوق الرسمية نظرا لمحدودية العرض وكثرة الطلب). ومن بين أهم عوامل توسع دائرة التجارة غير الرسمية في ما يلي (2) :
- تحرير التجارة الخارجية الذي سمح بفتح الاقتصاد الوطني للمنتجات الأجنبية وتثبيط الاستثمار الوطني في القطاعات المنتجة.

- البطالة لدى فئة الشباب من حملة الشهادات والذين التحقوا بسوق العمل لأول مرة .
- عجز جهاز الإنتاج الوطني على سد حاجات المستهلكين المختلفة.
- الرسوم الجمركية المرتفعة على بعض المواد للحد من استردادها. في المقابل تزايد الطلب عليها الأمر الذي حتم إيجاد قنوات تمويل غير رسمية لها.
- غياب العمران التجاري المنظم والمدرّوس في إطار التخطيط الحضري للمدن.
- الإجراءات المتعلقة ببداية أنشطة تجارية جديدة خاصة السجل التجاري. كما تشير تقارير سهولة ممارسة أنشطة الأعمال بالجزائر خلال الفترة (2009-2015)، حيث عدد إجراءات بدء نشاط تجاري تقدر بحوالي (14) إجراء، وتأخذ من الوقت حوالي (24) يوما ورتبت الجزائر خلال هذه الفترة بـ (141 و 153) ضمن عينة مكونة من (183) بلدا أي أن الجزائر ضمن الثلاثون بلد الأخيرة في العينة.
- **قطاع البناء والأشغال العمومية :** يلعب هذا القطاع دورا هاما في توفير مناصب شغل للعمالة غير الرسمية خاصة بعد فترة الثمانينيات وخلال فترة التسعينيات، وهذا بعد غلق وخصوصة بعض المنشآت العمومية، وكذا مشاكل عدم الاستقرار الأمني التي أثرت سلبيا على الاقتصاد، ما فتح المجال أمام الورشات المصغرة غير الرسمية في هذا القطاع كمصدر مهم للتوظيف خاصة مع تزايد أزمة السكن في الفترات الأخيرة. نميز الحالات التالية من التشغيل غير الرسمي في هذا القطاع :
- ورشات رسمية توظف عمالة رسمية (مصرح بها) وعمالة غير رسمية (غير مصرح بها).
- ورشات غير رسمية تنشط في إطار غير رسمي في الغالب (انجاز مساكن أو ورشات عمل فوضوية) وهذا بتوظيف عمالة غير رسمية.
- ورشات غير رسمية تنشط في إطار رسمي لمشاريع بناء رسمية مرخصة لورشات رسمية أخرى بتوظيف عمالة غير رسمية، أو عمال متقاعدين ذوو خبرة في قطاع البناء.
- إضافة إلى ذلك من أسباب توسع العمالة في هذا القطاع هو تعقيدات إجراءات الحصول على عقود الملكية العقارية وكذا إجراءات وتكاليف رخص البناء، مما يجعل البناء من البداية غير رسميا، وبالتالي العمالة غير رسمية أيضا.

- قطاع الفلاحة : بالرغم من أن إحصاءات التشغيل غير الرسمي عادة ما تستبعد قطاع الفلاحة، إلا أنه مساهم رئيسيا بتوفير العمل وتوليد الدخل للكثير من الأشخاص وأسره في الجزائر، وغالبا ما هو مرتبط بنشاط الأسر المعيشية وأدائه مازال تقليديا.

2.1. أسباب توسع دائرة التشغيل غير الرسمي في الجزائر.

يعود توسع حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر، لعدة عوامل منها: النمو الديموغرافي، بطالة الشباب وأزمة سوق العمل، جمود النظام الضريبي واللوائح التنظيمية.

1.2.1. النمو الديموغرافي (تطور حجم السكان في سن العمل في الجزائر): يتأثر سوق العمل في أي اقتصاد بنمو وتطور السكان مع الوقت، وكذا تطور حجم السكان في سن العمل، أيضا الشرائح العمرية المختلفة للسكان، من شباب (ذكور وإناث)، نسبة الشيخوخة، معدل مشاركة المرأة في سوق العمل. عادة يرافق ارتفاع معدل نمو السكان زيادة القوى العاملة الوافدة إلى سوق العمل، لكن هذا المعدل يختلف من بلد لآخر حسب توليفة الظروف القائمة، وفي نفس البلد من فترة لأخرى. وما يهمنا هنا هو توازن سوق العمل في ظل تطور نمو السكان، فالزيادة في معدل السكان النشطين اقتصاديا التي يرافقها زيادة مواتية في فرص العمل الجديدة. فهذه الحالة لا تشكل أي ضغط على سوق العمل. لكن حدوث العكس يؤدي إلى اختلالات في سوق العمل، نتيجة عدم قدرته على تلبية عرض العمل، وهو ما يشجع ازدهار سوق العمل غير الرسمي، وبالتالي توسع التشغيل غير الرسمي.

حسب الديوان الوطني للإحصاء ، بلغ عدد السكان المقيمين في الجزائر في الأول من جانفي 2014 (38.7 مليون نسمة) وحوالي (39.5 مليون نسمة) في الأول من جانفي 2015. لعل أهم ما يميز الحصيلة الديمغرافية لسنة 2013 انخفاض في عدد الولادات الحية وكذلك الوفيات، إضافة إلى انخفاض طفيف لمستوى وفيات الرضع، مع ارتفاع معتبر لعدد الزواج. أما بالنسبة لتركيب السكان ارتفعت نسبة فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات من (11.2%) إلى (11.4%) ما بين 2012 و2013. كما ارتفعت نسبة فئة السكان الذين تقل أعمارهم عن 15 سنة من (27.9%) إلى (28.1%) خلال نفس الفترة. كما انخفضت نسبة الفئة السكانية في سن النشاط الاقتصادي (15-59 سنة) من (64%) إلى (63.6%)، في حين واصلت الارتفاع نسبة الفئة التي تتجاوز أعمارها 60 سنة من (8.1%)

إلى (8.3%) خلال نفس الفترة. معدل الخصوبة العام انخفض لكل الفئات العمرية ما بين (1990-2013).⁽³⁾ في هذا الإطار تفيد مؤشرات التنمية العالمية، أن معدل نمو السكان في الجزائر ازداد مع بداية السبعينيات إلى غاية منتصف الثمانينيات ثم بدا في التراجع نوعا ما. إذ ارتفع من (3.01%) عام 1970 إلى (3.30%) سنة 1982 ثم التراجع بعد 1986. حيث وصل إلى (2.53%) عام 1990 و(1.43%) عام 2011 أي تراجع بأكثر من النصف. كما يبين الجدول رقم (14). رافق هذه التغيرات الديمغرافية تراجع في معدل الخصوبة من (6-4) ولد لكل امرأة ما بين (1985-1990) على الترتيب إلى اقل من (2 ولد) لكل امرأة سنة 2011. كما يوضح الجدول رقم (01).⁽⁴⁾

الجدول رقم (01) : معدل نمو السكان في الجزائر للفترة (1970-2013) (%)

السنة	1985	1990	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السكان									
عدد السكان في وسط السنة (بالآلاف)	-	25022	30416	34591	35268	35978	36717	37495	38297
معدل النمو الطبيعي (%)	3.06	2.49	1.48	1.92	1.96	2.03	2.04	2.16	2.07
معدل الخصوبة الكلي (طفل/امرأة)	5.93	4.5	2.4	2.81	2.85	2.87	2.87	3.02	2.93
متوسط العمر عند الإنجاب (بالسنة)		29.5	32	31.9	31.8	31.7	31.6	31.5	31.4

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء الجزائري (ONS) 2013.

هذه الزيادة السريعة في معدل السكان خلال فترة السبعينيات وبداية الثمانيات شكلت ضغوطات على سوق العمل في عقد التسعينيات و العقد الماضي. في المقابل قامت الجزائر بجملة من الإصلاحات الاقتصادية في بداية التسعينيات مع الهيئات الدولية، وذلك تزامنا مع مشاكل تتعلق بالأمن والاستقرار السياسي، وهي عوامل أثرت سلبا على خلق فرص التوظيف ما أدى إلى اختلال في سوق العمل، وبالتالي التوجه إلى التشغيل غير الرسمي خاصة بالنسبة للوا فدون الجدد لسوق العمل.

2.2.1. مشاكل تتعلق بالأمن، والنظام التعليمي.

* مشاكل تتعلق بالاستقرار الأمني : تميزت فترة أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات بحالة من العنف السياسي انعكست سلبا على الأداء الاقتصادي وعلى سوق العمل، وهجرة السكان من

الأرياف إلى المدن. ما زاد من تفاقم المشاكل الاجتماعية والبطالة. هذه الظروف مجتمعة شجعت نمو القطاع والتشغيل غير الرسميين في الجزائر.

* مشاكل تتعلق بالنظام التعليمي و التسرب المدرسي: تضم هذه الفئة الأطفال الذين لم يتمدرسوا أبدا، وأولئك الذين غادروا المنظومة المدرسية بصفة إرادية، والمطرودين بسبب الرسوب في امتحانات الانتقال من طور إلى آخر والمتعارف على تسميتهم بالمتسربين من المدارس. في هذا الإطار الجدول رقم(02) يبين بعض المعلومات المتعلقة بتمدرس الأطفال الذين بلغوا سن التمدرس، عموما خلال العقد الماضي تميز معدل التمدرس بالاستقرار نوعا ما، إذ انتقل هذا الأخير من (93%) عام 2000 إلى (96%) عام 2006. عادة الأطفال الموجودين خارج المنظومة التعليمية يكونون عرضة للتشغيل المبكر في إطار القطاع غير الرسمي، خاصة إذا تعلق الأمر بالأسر الفقيرة، لذا فالفترة العمرية ما بين (5 - 10) سنوات تشكل ضغطا على سوق العمل بعد عقد أو نصف العقد، وفي حالة عدم التوسع في خلق فرص العمل، فان التشغيل غير الرسمي يبقى الملاذ الأخير للعمل.

الجدول رقم (02) : معدل الأطفال الذين بلغوا سن التمدرس (2006-2000).

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
الأطفال في سن التمدرس	745,86	745,32	694,64	645,87	636,83	604,79	582,54
الأطفال المتدربين	695,44	700,81	647,96	608,66	606,21	580,89	558,37
النسبة الحقيقية للتمدرس	93%	94%	93%	94%	95%	96%	96%

المصدر : عدنان مريزق، دور الإنفاق على قطاع التربية والتعليم في تراكم رأس المال البشري في الجزائر، ملتقى دولي حول : رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، جامعة شلف، الجزائر، يومي 13 و14 ديسمبر 2011، ص 09. نقلا عن وزارة التربية الوطنية.

1.2.3. أزمة سوق العمل والبطالة: عادة الاختلالات التي تسود أسواق العمل، والناجمة عن عدم قدرة عروض العمل على تلبية كل طلب العمل. تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة. وهو ما يقود إلى البحث عن فرص عمل في إطار سوق العمل غير الرسمي، وبهذا تتوسع دائرة التشغيل غير الرسمي. لهذا فتحليل البطالة يعتمد على سوق العمل الرسمي وسوق العمل غير الرسمي، خاصة في البلدان النامية ومن بينها الجزائر حيث يلعب القطاع غير الرسمي دورا مهما في خلق فرص العمل. إن تحليل أداء سوق العمل الجزائري مرتبط بأداء الاقتصاد ككل. ولقد مر هذا الأخير بمراحل وتغييرات خاصة في الثلاث عقود الأخيرة للفترة (1975-2013)، ما اثر على

سوق العمل سلبا أو إيجابا حسب الظروف. لذا نميز المراحل التالية كما هي موضحة في الشكل الموالي رقم (01) ⁽⁵⁾:

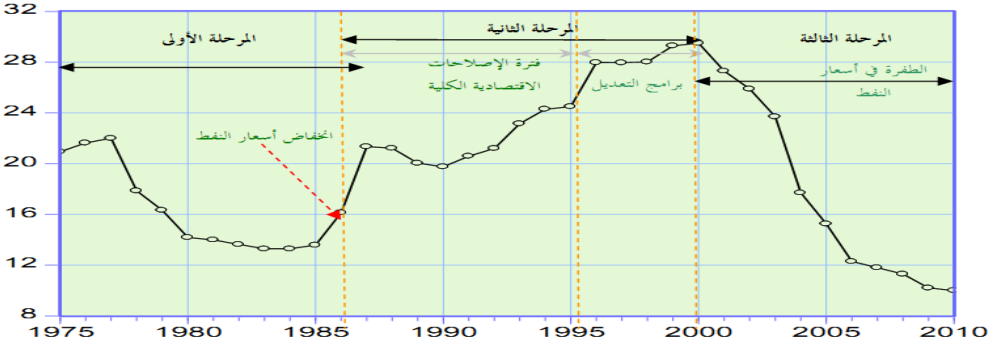
- **المرحلة الأولى (1975-1984)** : وهي مرحلة تشمل المخطط الخماسي الأول، حيث ارتفع معدل التشغيل السنوي بـ (4.2%) ويعود إلى الاستثمارات العمومية بعد تحسن سعر النفط عام 1979. وهنا لعب كل من قطاع الإدارة والأشغال العمومية، وكذا الخدمات في هذا النمو. في المقابل نشير إلى ضعف مشاركة القطاع الصناعي واستقرار مشاركة القطاع الفلاحي.

- **المرحلة الثانية (1985-1989)**: وهي مرحلة تشمل المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، وقد اعترض تنفيذ هذا المخطط الأزمة البترولية 1986. وهنا انخفض معدل التشغيل من (90.1%) إلى (81.9%) كنسبة من الفئة النشطة، وارتفع معدل البطالة من (9.69%) إلى (20.42%) ومن هنا بدأت الضغوطات على سوق العمل.

- **المرحلة الثالثة (1989-1999)**: وهي مرحلة دخلت فيها الجزائر في إصلاحات مع الهيئات الدولية (صندوق النقد الدولي) في محاولة للتوجه لاقتصاد السوق، لذلك قامت بإصلاحات هيكلية (التكليف والتعديل الهيكلي) وإصلاحات على مستوى المنشآت، وتميزت بتدهور المؤشرات الاقتصادية الكلية ورافق ذلك مشاكل سياسية أثرت على الأمن والاستقرار. كل هذه الظروف أثرت سلبا على سوق العمل ما أدى إلى مواصلة ارتفاع معدل البطالة حيث وصل إلى (29.8%) عام 2000.

- **المرحلة الثالثة (2000-2014)**: وتتميز هذه الفترة بتطبيق مجموعة من برامج التنمية، برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، برنامج دعم النمو (2005-2009)، برنامج التنمية المستدامة (2010-2014). وتميزت هذه المرحلة باستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية رافقها انخفاض في معدلات البطالة حيث وصل إلى (9.8%) عام 2013. المراحل السابقة موضحة في الشكل الموالي.

الشكل رقم (01) : تطور معدل البطالة في الجزائر (1975-2010).



المصدر : دحماني ادريوش، مرجع سبق ذكره، ص 196.

إضافة الى ذلك الجدول الموالي يوضح اهم مؤشرات سوق العمل في الجزائر للفترة (1997-2013). حيث نلاحظ، تراجع في معدلات البطالة من (28.9%) عام 2000 إلى (9.8%) عام 2013، نشير كذلك إلى أن كل من قطاع الخدمات والتجارة استحوذا على الجزء الأهم من عدد المناصب التي تم خلقها خلال الفترة (2000-2013). وذلك بنسبة (62.52%) عام 2000 و(59.8%) عام 2013، مع الثبات النسبي لهذه المساهمة من حيث العمالة. ويعود ذلك إلى السياسة الميزانية التوسعية التي انتهجتها الجزائر بداية من 2000 بعد تحسن أسعار المحروقات واستعادة التوازنات الاقتصادية الكلية، وانهاج برامج تنمية، والتغييرات التي مست كتلة الأجور خاصة

بعد 2008، هذه العوامل زادت من طلب المواطنين على الخدمات وانتعشت معها التجارة خاصة مع زيادة الواردات وتراجع مساهمة قطاع الصناعة مقارنة بالسبعينيات، حيث استحوذت هذه الأخيرة على ما يقارب (19.85%) عام 1978 من العمالة باستثناء الزراعة في حين لم تساهم سوى ب(13%) عام 2013 من إجمالي العمالة.

الجدول رقم (02): البطالة و توزيع العمالة حسب قطاع الأنشطة في الجزائر (1997-2013).

(الوحدة: بالآلاف)

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2005	2000	1997	
11964	11423	10661	10812	10544	10315	9492.508	8690.855	7757	قوة العمل السكان التشغولون
%9.8	%11	%10.0	%10.0	%10.2	%11.3	%15.3	%28.9	%26.41	معدل البطالة
10788	10170	9599	9736	9472	9146	8044.220	6179.992	5708	العمالة المشتغلون
1175	1253	1062	1076	1072	1169	1448.288	2510.863	2049	البطالون
%39	%37.4	%36.0	%37.6	%37.2	%37.0	%34.7	%30.5	%43.6	نسبة الشغل
قطاعات الاقتصاد									
1407	1335	1967	1337	1194	1141	1058.835	826.06	584	الصناعة
(%13)	(%13.1)	(%14.24)	(%13.73)	(%12.61)	(%12.48)	(%13.16)	(%13.37)	(%10.2)	
1791	1663	1595	1886	1718	1575	1212.022	617.357	588	البناء والأشغال العمومية
(%16.6)	(%16.4)	(%16.62)	(%19.37)	(%18.14)	(%17.22)	(%15.07)	(%9.99)	(%10.3)	
6449	6260	5603	5377	5318	5187	4392.843	3863.69	3651	تجارة خدمات وإدارة
(%59.8)	(%61.6)	(%58.37)	(%55.23)	(%56.14)	(%56.61)	(%54.61)	(%62.52)	(%64)	
1141	912	1034	1136	1242	1252	1380.52	872.88	884	الفلاحة
(%10.6)	(%9)	(%10.77)	(%11.67)	(13.11)	(%13.69)	(%17.16)	(%14.12)	(%15.5)	
توزيع العاملين حسب المهنة									
3117	2882	2963	2847	2762	2655	2183	1645.897	1597	أرباب العمل و المستقلون
%28.89	%28.33	%30.86	%29.24	%29.15	%29.03	%27.13	%26.63	%28	
3878	3675	3456	3208	3136	3198	3076	3017.956	2693	الأجراء الدائمون
%35.94	%36.13	%36	%32.95	%33.10	%34.96	%38.23	%48.83	%47.2	
3562	3396	2978	3250	3101	2815	2203	1213.054	1072	الأجراء غير الدائمون والمقربون
%33.01	%33.39	%30.02	%33.38	%32.73	%30.78	%27.38	%19.63	%18.8	
231	217	202	404	473	477	582	303.095	346	مساعدين الأسر
%2.14	2.13	%2.10	%4.14	%4.99	%5.21	%7.23	%4.9	%6	

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء الجزائري 2014.

كذلك نشير إلى تقلص مساهمة قطاع الفلاحة حيث تراجعت مساهمته في التوظيف من (15.5%) عام 1997 إلى (10.6%) عام 2013، ويعود ذلك إلى النزوح الريفي في مرحلة التسعينيات وعزوف الشباب عن العمل بالزراعة خاصة مقارنة بانتعاش التجارة، أما بالنسبة لقطاع البناء والأشغال العمومية فقد ازدادت حصته في التشغيل من (9.9%) عام 2000 إلى (16.6%) عام 2013⁽⁶⁾، أما بالنسبة للتشغيل حسب النوع وكذا تشغيل الشباب، فنشير إلى أن معدل بطالة الذكور تراجع مع تراجع معدل البطالة الوطني، وذلك من (17.5%) عام 2004 إلى (8.3%) عام 2013. في المقابل خلال نفس الفترة لم يتغير كثيرا معدل بطالة الإناث (18.1%) عام 2004 إلى (16.3%) عام 2013. لهذا لا يزال معدل مشاركة المرأة

في سوق العمل محدودا مقارنة بالدول المتقدمة. ومن هنا تكون عرضة للتشغيل غير الرسمي رغم قلة البيانات في هذا الميدان. أما بطالة الشباب (16-24 سنة) فهي مرتفعة رغم التراجع حيث بلغت (24.8%) أواخر 2013 وبهذا تشكل ضغطا على سوق العمل.

أما بالنسبة لتطور معدل الحماية الاجتماعية وهو مؤشر مهم عن تصريح العمل. فقد ارتفع معدل الانتساب من (48.4%) عام 2004 إلى (57.6%) عام 2013، نشير إلى أنه خلال العقد الماضي ما بين (2000-2010) فاق عدد غير المنتسبين عدد المنتسبين إلى الضمان الاجتماعي، لكن بعد 2010 ازداد عدد المنتسبين كما يبين الشكل الموالي رقم (12). رغم هذه الزيادة يبقى معدل الانتساب منخفض ما يؤثر على وجود أنشطة غير مصرح بها نظرا لتعقيدات العمل أو لارتفاع الاقتطاعات.

أما بالنسبة لتوزيع العاملين حسب المهنة، نشير إلى استقرار نسبي في حدود (28%) لأرباب العمل والمستقلون للفترة (1997 و 2013)، تراجع معدل الأجراء الدائمون من (48.83%) عام 2005 إلى (35.94%) عام 2013، وكذا تراجع نسبة مساعدي الأسر من (6%) عام 1997 إلى (2.14%) عام 2013. في المقابل زيادة نسبة الأجراء غير الدائمون والمتدربون من (1963%) عام 2005 إلى (33.01%) عام 2013. إن زيادة التوظيف المؤقت وتراجع التوظيف الدائم مع زيادة معدل قوة العمل والسكان في سن العمل خاصة الشباب في سن العمل، مؤشر على وجود ضغوطات بسوق العمل الرسمي، كما أن زيادة التوظيف المؤقت مع انخفاض القدرة الشرائية للمجتمع يؤدي إلى البحث عن وظائف ثانوية عادة ما تكون في إطار القطاع غير الرسمي.

4.2.1.. مشاكل تتعلق بالنظام الضريبي واللوائح التنظيمية.

*مشاكل تتعلق بالنظام الضريبي: في هذا الإطار تشير تقارير ممارسة أنشطة الأعمال لمجموعة البنك الدولي لعام 2014 و 2015، إلى أن ترتيب الجزائر في عينة مكونة من (189) بلدا فيما يخص أداء النظام الضريبي. رتبت الجزائر ضمن الثلاثين (30) بلد الأخيرة من العينة. مما يمكن ملاحظته من الجدول الموالي رقم (3-8)، أن ترتيب الجزائر فيما يخص دفع الضرائب انخفض من 174 في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2014 إلى 176 في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2015، أما مقياس مدى الاقتراب من الحد الأعلى للأداء فيما يخص الضرائب فقد استقر عند

(41.63) نقطة في الوقت الذي تعطى فيه (100) نقطة للأداء الجيد والنقطة (0) للأداء الضعيف. هذه النقاط تشير إلى ضعف أداء النظام الضريبي في الجزائر. قامت الجزائر بعدة إصلاحات ضريبية، بداية من الإصلاح الضريبي لسنة 1991. لكن رغم ذلك لا يزال هذا الأخير يتميز بالتعقيد وعدم المرونة مقارنة ببعض البلدان.

الجدول رقم (03): ترتيب الجزائر فيما يخص دفع الضرائب (ممارسة أنشطة الأعمال) للفترة 2014 - 2015.

ترتيب ممارسة أنشطة الأعمال 2015	176	ترتيب ممارسة أنشطة الأعمال 2014***	174	التغيير في ترتيب	-2
مقياس الاقتراب من الحد الأعلى للأداء 2015	41.63	**مقياس الاقتراب من الحد الأعلى للأداء 2014	41.63	التغير في مدى الابتعاد عن الحد الأعلى للأداء (نقاط مئوية)	0.00
يظهر مقياس الاقتراب من الحد الأعلى للأداء مدى اقتراب كل اقتصاد من الحد الأعلى المتمثل بأفضل أداء سُجل عبر كل من مؤشرات تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في جميع البلدان و السنوات التي يغطيها التقرير منذ عام 2005. و يتراوح المقياس بين 0 و 100 حيث يشكل الصفر مقياس الأداء الأسوأ و 100 مستوى الأداء الأعلى . *تم تعديل ترتيبات العام الماضي: و هي تستند إلى 10 موضوعات و تعكس تصحيحات البيانات.					

المصدر : البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر 2015، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، الو م أ، 2015.

في هذا الإطار يبين الجدول رقم(04) أهم مؤشرات دفع الضرائب في الجزائر حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال 2015. مقارنة بدول إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وكذا دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

الجدول رقم (04): مؤشرات دفع الضرائب في الجزائر حسب ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2015.

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	الميدان الاقتصادي المتوسط	منظمة التعاون والتنمية في
المدفوعات (عدد)	27.0	17.4	11.8	
الوقت (عدد المرات سنويا)	451.0	220.4	175.4	
ضريبة الأرباح (%)	6.6	12.8	16.4	
المدفوعات و الضرائب المتعلقة بالعمل (%)	30.6	16.2	23.0	
ضرائب أخرى (%)	35.6	3.6	1.9	
إجمالي سعر الضريبة (%) من إجمالي الربح	72.7	32.6	41.3	

المصدر : البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر 2015، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، الو م أ، 2015.

نلاحظ من الجدول رقم (04) أن عدد مرات دفع الضرائب في الجزائر يفوق متوسط عدد مرات دفع الضرائب في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بـ (10) مرات تقريبا، وأكثر من ضعف المتوسط السائد في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. أما فيما يخص الوقت المستغرق سنويا بالساعات لدفع الضرائب في الجزائر يقدر بحوالي (451 ساعة) وهو يفوق

بذلك المتوسط السائد في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأكثر من الضعف تقريبا، وأكثر بثلاث أضعاف ما هو سائد دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حيث الأنظمة الضريبية تميل إلى الفعالية. مدفوعات أخرى من الضرائب غير ضرائب الأرباح والدخول قدرت بـ(35.6%) وهي كبيرة مقارنة بـ(3.6%) المتوسط في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، و(1.9%) المتوسط دول منظمة التعاون والتنمية. أما فيما يخص نسبة إجمالي سعر الضريبة من الأرباح فهي مرتفعة في الجزائر (72.7%) مقارنة بالمتوسط السائد بدول منظمة التعاون (41.3%)، و منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (32.6%).

تشير هذه البيانات إلى التعقيد والجمود في النظام الضريبي الجزائري مقارنة بالبلدان جيدة الأداء الضريبي، أو تلك التي أجرت إصلاحات ضريبية في العقود الأخيرة واقتصاداتها مشاهجة للاقتصاد الجزائري. حقيقة المؤشرات الضريبية في الجزائر و المبينة في الجدول، لها اثر سلبي على ممارسة أنشطة الأعمال في إطار الدائرة الرسمية للاقتصاد. وهو أمر يشجع نمو الأنشطة غير الرسمية وبالتالي توسع دائرة التشغيل غير الرسمي.

* **اللائحة التنظيمية المتعلقة ببداية الأنشطة التجارية :** في هذا الميدان يشير تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لعام 2015 في الجزائر إلى تحسن طفيف في الترتيب مقارنة بعينة القياس. لكن رغم هذا التحسن تبقى الجزائر ضمن الأربعين بلد الأخيرة في الترتيب في عينة مكونة من (189) بلدا كما هو موضح في الجدول رقم (05).

الجدول رقم (05) : بدء الأنشطة التجارية في الجزائر حسب ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2015.

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتوسط
عدد الإجراءات	13	8	4.8
الوقت (بالأيام)	22	18.9	9.2
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	11	28.1	3.4
الحد الأدنى المدفوع من رأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	24.1	45.6	8.8

المصدر : البنك الدولي، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر 2015، مجموعة البنك الدولي، واشنطن، الو م أ، 2015.

ما يمكن ملاحظته من الجدول، أن إجراءات بداية أنشطة تجارية في الجزائر مشابه لما هو موجود في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا باستثناء تكلفة بداية الأنشطة التي تقل عنها في الجزائر نوعا ما. أما إذا قارنا هاته الإجراءات مع دول منظمة التعاون والتنمية فهي مضاعفة عما هو موجود في الجزائر من حيث عدد الإجراءات والوقت المستغرق وكذا التكلفة. إن كثرة هذه

الإجراءات في الجزائر (13 إجراء)، وطول فترة بداية الأنشطة (22 يوما)، وكذا التكلفة (24.1%) من متوسط الدخل القومي للفرد). إجراءات مثقلة من شأنها تثبيط نمو الأنشطة في الجزائر. ما يساعد على تحول هذه الأخيرة إلى القطاع غير الرسمي. وبالتالي زيادة التشغيل غير الرسمي.

3.1. تقديرات حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر: تختلف تقديرات حجم التشغيل غير الرسمي في الجزائر، وذلك حسب جهة التقدير وكذا المنهج المعتمد في التقدير، رغم صعوبة التقدير ما ينبغي الإشارة إليه وهو أن التشغيل غير الرسمي لعب دورا مهما في استقطاب الأيد العاملة خاصة في القطاع غير الرسمي، خلال حقبة الثمانينيات مع تسريح العمال وإعادة هيكلة المنشآت، لذا كانت هنالك عدة محاولات لتقدير حجم القطاع والتشغيل غير الرسميين بداية من فترة التسعينيات.

تشير بعض التقديرات أن حجم الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر ارتفع من (34%) إلى (37.1%) وذلك ما بين (1999-2007) كنسبة من إجمالي الناتج المحلي. هذه النسب تدل حقيقة على أن حجم الاقتصاد غير الرسمي يفرض نفسه بالموازاة مع الاقتصاد الرسمي، ويرافق ذلك استقطاب للعمالة غير الرسمية والتي لم يستوعبها سوق العمل الرسمي وهذا من فئات مختلفة للمجتمع الجزائري. واتساع حجم ودائرة الاقتصاد غير الرسمي دليل على زيادة حجم العمالة غير الرسمية، والجدولين المواليين يعرضان بعض تقديرات حجم التشغيل غير الرسمي بالجزائر⁽⁷⁾.

الجدول رقم (06): التشغيل غير الرسمي بالجزائر (باستثناء الزراعة) خلال الفترة (2001-2010) نسبة إلى إجمالي التشغيل.

التشغيل غير الرسمي (باستثناء الزراعة)	2001	2005	2010
الذكور	33.3%	42.7%	46.2%
الإناث	34.9%	34.1%	42.5%
الإجمالي	33.5%	41.3%	45.6%

Source : ONS ,enquête emploi auprès des ménages 2010, Collections Statistiques N° 170/2012,Alger. 2012. p11

ما يمكن ملاحظته من الجدول أن حصة التشغيل غير الرسمي ارتفعت ما بين 2001 و 2010 وذلك في حدود 10% بالنسبة للذكور أو الإناث، وهذا باستبعاد قطاع الزراعة وهو قطاع معظم عمالته غير رسمية في الجزائر.

الجدول رقم (07): نسبة التشغيل غير الرسمي في القطاع غير الرسمي بالجزائر (باستثناء الزراعة) خلال الفترة (1975-2010).

السنوات	79-75	80-84	85-89	90-94	95-99	2000-2004	2005-2010
كنسبة (%) من إجمالي التشغيل دون الزراعة	21.8	-	25.6	-	42.7	41.3	45.6

Sources: Jacques Charmes, The Informal Economy Worldwide: ,

Trends and Characteristics, Margin: The Journal of Applied Economic

National Council of Applied Economic Research , Research,

Washington DC,2012,p110.

ما يمكن ملاحظته من الجدول السابق، والذي يمثل نسبة التشغيل غير الرسمي في القطاع غير الرسمي بالجزائر (باستثناء الزراعة) خلال الفترة (1975-2010). ان نسبة التشغيل غير الرسمي ارتفعت من (21.8%) خلال الفترة (75-79) إلى (45.6%) خلال الفترة (2005-2010) أي ازداد حجم التشغيل بأكثر من النصف، كما أن النسب المسجلة في السنوات الأخيرة تشير إلى أن حجم التشغيل غير الرسمي يلعب دورا مهما في توفير فرص العمل للكثير من الأفراد بالجزائر.

وكنتيجة أخرى أيضا نسبة التشغيل غير الرسمي تعتبر نسبة معتبرة مقارنة بإجمالي التوظيف، وهو أمر يحتاج إلى الدراسة المعمقة للظاهرة والبحث في كيفية تنظيمها والاستفادة من القيمة المضافة المولدة بسوق العمل غير الرسمي بالجزائر.

2. التشغيل غير الرسمي وأداء سوق العمل في الجزائر.

ان تحليل وفهم أداء أسواق العمل، مهم لتحليل أسباب التشغيل غير الرسمي، ذلك ان فشل أداء سوق العمل في استقطاب العمالة، خاصة الوافدون الجدد لسوق العمل. يؤدي الى زيادة التشغيل غير الرسمي.

1.2. أداء سوق العمل في الجزائر: لمعرفة أداء سوق العمل في الجزائر نعرض بعض مؤشراتته للفترة ما بين (2010-2013) ⁽⁸⁾، بلغ إجمالي السكان النشطين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل (11964000) شخص خلال شهر سبتمبر 2013 وتخطى إجمالي السيدات الناشطات اقتصاديا عتبة 2 مليون (227500) مشكلة (19%) من إجمالي السكان النشطين اقتصاديا.

بلغت نسبة النشاط الاقتصادي لدى السكان البالغين 15 سنة فأكثر (43.2%) بزيادة بلغت 1.2 نقطة مقارنة بسبتمبر 2012 وأزيد من 3 نقاط مقارنة بسبتمبر 2011. وبلغت هذه النسبة (69.5%) لدى الذكور و(16.6%) لدى الإناث، وتدلي نتائج المسح حسب الديوان الوطني للإحصاء، بوجود تباينات معتبرة حسب الجنس ومنطقة الإقامة والمستوى التعليمي. إذ تؤثر هذه العوامل بشكل أساسي على الاندماج في سوق العمل، حيث يقلص الفارق بين نشاط الذكور والإناث مع ارتفاع المستوى التعليمي (من ما يقارب 57 نقطة لدى الفئة بدون مستوى إلى 14 لدى ذوي المستوى الجامعي). ويبدو أن المستوى التعليمي العالي والشهادة الجامعية يشكلان أهم محددات دخول المرأة لعالم الشغل.

أما إجمالي السكان المشتغلين فقد تم تقديرهم بـ (10788000) شخص، أي نسبة (28%) من إجمالي السكان و تشكل اليد العاملة النسوية (17.6%) من إجمالي السكان المشتغلين أي 1904000 مشتغلة. عرفت بذلك زيادة بلغت 0.1 نقطة مقارنة بسبتمبر 2012.

وفيما يخص نسبة العمالة والتي تعرف كنسبة السكان المشتغلين على إجمالي السكان البالغين 15 سنة فما فوق، فقد بلغت (39%) على المستوى الوطني (36.7 %) لدى الذكور و 13.9 % لدى الإناث). ويعود ارتفاع حجم فئة المشتغلين إلى التزايد المحسوس للعمالة غير الأجيّة (المستخدمين وأصحاب المهن الحرة)، حيث نسجل فائضا بلغ 23500 مقارنة بـ 2012، أي بزيادة نسبية بلغت (8.2 %) بعد الانخفاض المسجل خلال

سبتمبر 2012. كما عرف عدد الإجراء الدائمين ارتفاعا بلغ 203000، وكذا عدد الأجراء غير الدائمين (166000 مقارنة بنفس الفترة). وتظهر نتائج المسح أن ثلثي اليد العاملة هم أجراء (69 %) مع تراجع نسبي لصالح المستخدمين وأصحاب المهن الحرة، ويمثل الإجراء الدائمون (35.9 %) والإجراء غير الدائمين (33 %).

كما تدلي التركيبة النسبية لليد العاملة حسب قطاع النشاط الاقتصادي، تواصل هيمنة قطاع الخدمات بالمفهوم الواسع الذي يشغل أكثر من نصف اليد العاملة (59.8 %)، يليه قطاع البناء والإشغال العمومية (16.6 %) والصناعة (13 %) وأخيرا القطاع الفلاحي بنسبة (10.6 %)، مع ارتفاع محسوس لهذا الأخير في الحجم والتركيب النسبية لليد العاملة مقارنة بـ 2012 (9 %).

كما تظهر النتائج أن القطاع الخاص يشغل (59.8 %) من المشتغلين مسجلا ارتفاعا مقارنة بسبتمبر من السنة 2012. بينما ترتفع نسبة العاملين في القطاع العمومي عند الإناث لتبلغ (61.2 %) من إجمالي العمالة النسوية. أما بالنسبة فئة السكان البطالين حسب تعريف المكتب الدولي للعمل فهي مقدرة بـ 1175000 شخص وبلغت نسبة البطالة (9.8 %) على المستوى الوطني مع تسجيل تباينات معتبرة حسب الجنس والفئة العمرية والمستوى التعليمي، حيث تسجل نسبة (8.3 %) لدى الذكور و (16.3 %) لدى الإناث.

وتجدر الإشارة إلى انخفاض نسبة البطالة على المستوى الوطني لدى الجنسين مقارنة بسبتمبر 2012، إلا أن مستوى الانخفاض كان أكبر لدى الذكور مقارنة بالإناث مع انخفاض بلغ 1.3 نقطة مقابل 0.7 لدى الإناث.

كما تبين أن نسبة البطالة لدى الإناث استمرت في الانخفاض المسجل منذ سنة 2011، حيث تراجعت من (19.2 %) إلى (17.2 %) ما بين 2010 و2011 ثم (17 %) خلال 2012، لتصل إلى (16.3 %) خلال 2013. ولعل من أهم العوامل المؤثرة المستوى التعليمي حيث تشهد البطالة انخفاضا مستمرا لدى حاملي الشهادات الجامعية حيث تراجعت النسبة لدى هذه الفئة من (21.4 %) إلى (15.2 %) من 2010 إلى 2012، لتبلغ (14.3 %) خلال 2013. كما تظهر نتائج المسح انخفاض نسبة البطالة لدى فئة

الشباب (الفئة البالغة ما بين 16 و 24 سنة) مقارنة حيث تراجعت من (27.5 %) إلى (24.8 %) أي ما يفوق شاب ناشط واحد من ضمن أربعة.

الجدول رقم (08): مؤشرات سوق العمل في الجزائر للفترة 2004-2013 .

2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
9.8	11.0	10.0	10.0	10.2	11.3	13.8	12.3	15.3	17.7	معدل البطالة(%)
24.8	27.5	22.4	21.5	21.3	23.8	27.4	24.3	31.1	32.4	بطالة الشباب 16-24 (%)
43.2	42.0	40.0	41.7	41.4	41.7	40.9	42.5	41.0	42.1	معدل مشاركة القوى العاملة(%)
39.0	37.4	36	37.6	37.2	37.0	35.3	37.2	34.7	34.7	معدل نمو التوظيف(%)
										الذكور
8.3	9.6	8.4	8.1	8.6	10.1	12.8	11.8	14.9	17.5	معدل البطالة(%)
69.5	67.8	65.3	68.9	68.7	69	67.8	69.9	69.2	69.1	معدل نمو الأنشطة(%)
63.7	61.3	59.8	63.3	62.8	62	59.1	61.6	58.9	57	معدل نمو التوظيف(%)
										الإناث
16.3	17	17.2	19.1	18.1	17.4	18.3	14.4	17.5	18.1	معدل البطالة(%)
16.6	15.8	14.2	14.2	13.9	14.1	13.6	14.8	12.4	14.9	معدل نمو الأنشطة(%)
13.9	13.1	11.8	11.5	11.4	11.6	11.1	12.6	10.2	12.2	معدل نمو التوظيف(%)
										الحماية الاجتماعية
57.6	58.2	54.4	49.9	49.6	49.9	50.3	46.9	50.9	48.4	نسبة المنتسبين/إلى إجمالي التوظيف (%)

Source : (ONS), Activité ,Emploi a Chômage au 4^{ème} Trimestre 2013,N° 653
Algérie,2013, p p11-12.

الجدول السابق يوضح بعض المؤشرات الاقتصادية المهمة في سوق العمل للفترة 2004-2013، والتي تتعلق بتطور معدلات البطالة، بطالة الشباب نمو التوظيف ومشاركة القوى العاملة بالنسبة للذكور والإناث، وكذا مستوى الحماية الاجتماعية.

نلاحظ من الجدول السابق أن معدل البطالة انخفض من (17.7%) سنة 2004 إلى (9.8 %) في 2013، أي انخفض تقريبا ب (8%) خلال تسعة سنوات. أما بالنسبة لمعدل بطالة الشباب الوافدون الجدد إلى سوق العمل من 16-24 سنة، فقد انخفض من (32.4%) سنة 2004 إلى (24.8 %) في 2013. لكن بالرغم من هذا الانخفاض نسبة البطالة لدى هذه الشريحة تمثل نسبة معتبرة وتشكل ضغوطا على سوق العمل الجزائري.

أما بالنسبة لمشاركة القوى العاملة تميزت بالاستقرار نوعا ما خلال هذه الفترة وهي قليلة مقارنة بمتوسط مشاركة قوة العمل العالمي. في هذا الإطار انتقل معدل المشاركة من (42.1%)

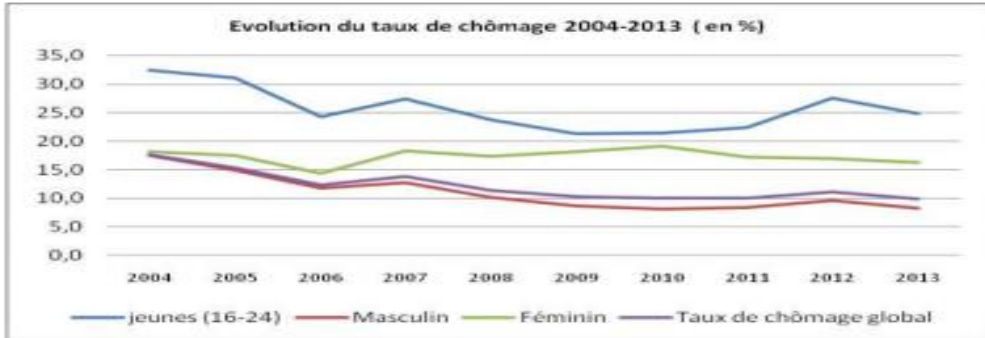
سنة 2004 إلى (43.2 %) سنة 2013، إذ كانت (48.1 %) سنة 2001 أي انخفض معدل مشاركة القوى العاملة ب(6 %) ما بين 2001-2013. في المقابل يبلغ المتوسط العالمي للمشاركة في سوق العمل 64%. بينما 65% في أمريكا اللاتينية. و 69% في جنوب شرق آسيا. 73% في شرق آسيا.

أما بالنسبة لمعدل بطالة الذكور فقد انخفض من (17.5 %) سنة 2004 إلى (8.3 %) في 2013 مثل معدل البطالة العام. وبالتالي فهو محدد مهم له. لكن معدل نمو مشاركة القوى العاملة ازداد فقط بمقدار (0.4 %) خلال نفس الفترة، في حين ارتفع معدل التوظيف بمقدار (6 %) تقريبا. وهذا يشير إلى اختلافات مهمة في طبيعة مناصب الشغل التي تم خلقها (ما بين التوظيف الخدمي أو الأنشطة المولدة للإنتاج ...).

في المقابل معدل بطالة الإناث لم ينخفض بنفس المعدل مثل الذكور، فقد انخفض بمقدار (2 %) تقريبا خلال هذه الفترة- وهو ضعف معدل بطالة الذكور في السنوات الأخيرة-. مع معدل بطالة ما بين (16-18 %) تقريبا وهو ما يوحي إلى المشاركة المحتملة للإناث في سوق العمل الجزائري مقارنة بالذكور. أما معدل المشاركة بالقوى العاملة ازداد فقط بمقدار (1.7 %) خلال نفس الفترة، في حين ارتفع معدل التوظيف بمقدار (1.7 %) تقريبا وهو ما انعكس سلبا على معدل بطالة الإناث.

أما بالنسبة لمعدلات الحماية الاجتماعية فقد ارتفع معدل الانتساب في الضمان الاجتماعي من (48.4 %) سنة 2004 إلى (57.6 %) في 2013، أي ازداد بمعدل (9 %) تقريبا خلال تسعة سنوات.

الشكل رقم (02): معدلات البطالة في الجزائر حسب الشرائح الاجتماعية خلال الفترة 2004-2013.



Source : (ONS), Activité ,Emploi a Chômage au 4^{ème} Trimestre 2013,N° 653 ,Algérie,2013. p13.

ما يمكن استنتاجه من المخطط أعلاه أن معدل بطالة الذكور يعتبر محمدا مهما لمعدل البطالة الوطني خلال الفترة (2013-2004) وهذا ما يظهره شبه التطابق إلى حد ما. كذلك نقطة أخرى مهمة تتعلق ببطالة الشباب (16-24)، إذ نلاحظ تشابه تغيرات المنحنيات مع معدل البطالة الوطني، كما تعتبر مستويات بطالة هذه الفئة محمدا مهما لمعدل البطالة الوطنية. إذ تمثل حوالي 75% من مجموع العاطلين عن العمل. تلي هذه الفئة العمرية من حيث البطالة. بطالة الإناث إذ هي محصورة ما بين (15-19%) وبالتالي تساهم في تشكيل ضغوطا لسوق العمل الجزائري. في المقابل عدم قدرته على استيعاب هذه الشرائح، وهذا ما يفتح مجال البحث عن فرص عمل بالقطاع غير الرسمي. ما يوسع من دائرة التشغيل غير الرسمي.

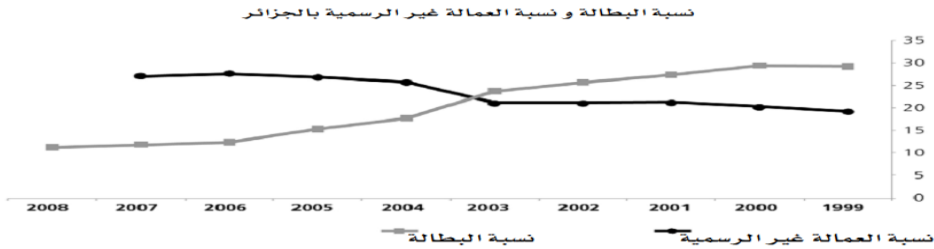
2.2. التشغيل غير الرسمي واختلالات سوق العمل في الجزائر: يشكل التشغيل غير الرسمي بالجزائر (باستثناء الزراعة) 45.6% سنة 2010 من مجموع العمالة، مرتفعا بذلك من (33.5%) سنة 2001، أي زيادة بمقدار (12%) تقريبا. في المقابل انخفض معدل البطالة من (27.3%) سنة 2001 إلى (10%) سنة 2010 ليصل في 2013 إلى (9.8%)، انخفض معه معدل بطالة الذكور من (51.3%) إلى (8.1%) و معدل بطالة الإناث من (55.8%) إلى (19.4%) خلال نفس الفترة، اما بالنسبة لمعدل بطالة الشباب من الشريحة العمرية (من 15-24 سنة) فقد انخفض من (47%) سنة 2001 إلى (2.22%) سنة 2010. أي أكثر من النصف. لكن رغم هذا الانخفاض تبقى بطالة هذه الفئة العمرية تشكل

ضغطا على سوق العمل الجزائري إضافة الى بطالة الإناث. من خلال هذه الأرقام والمخططات المالية نلاحظ ان تراجع معدلات البطالة في الجزائر رافقه زيادة في حجم التشغيل غير الرسمي كما يبين الشكل الموالي. رغم الإصلاحات والبرامج التي قامت بها الجزائر خلال العقد الماضي. نفسر هذا الارتفاع في التشغيل والقطاع غير الرسميين باختلالات وعدم قدرة سوق العمل على استيعاب كافة طلبات العمل للفئة النشطة من السكان خاصة شريحة الشباب، كذلك من مقارنة الأرقام الواردة للتوظيف والبطالة والتشغيل غير الرسمي، ويمكن القول أن بعض مؤشرات سوق العمل تميل الى التقليل من الدور الحقيقي الذي يلعبه القطاع والتشغيل غير الرسميين في خلق فرص العمل مع الوقت.

إن معدل نمو التوظيف ومعدل مشاركة القوى العاملة في الجزائر، اذا ما قورن بمعدل البطالة الوطني. رغم تراجع معدل البطالة الا ان نمو التوظيف ومشاركة القوى العاملة تميزا بالثبات النسبي تقريبا خلال العقد الماضي، اذ ازداد معدل مشاركة القوى العاملة ما بين (2004-2013) فقط ب (1%) او اقل مقارنة مع بعض السنوات، اما معدل التوظيف ازداد ما بين (2-4%) تقريبا خلال نفس الفترة، ومعدل نمو الأنشطة بالنسبة للذكور انخفض ب (4%) تقريبا ما بين (2004-2011)، وبقي ثابتا في حدود (14%) بالنسبة للإناث خلال هذه الفترة ليرتفع بعدها قليلا ب (1.7%) سنة 2013. ان هذه الأرقام توحى من الناحية العملية الى وجود ضغوطات على سوق العمل، يعود أساسها الى فائض عرض العمل على الطلب وذلك حسب طبيعة ونوعية الوظائف. يستوعب هذا العرض في العمل القطاع غير الرسمي وهو ما تشير اليه التقديرات حول التشغيل غير الرسمي التي اشرنا إليها آنفا.

بالرغم من قلة البيانات في الجزائر حول القطاع والتشغيل غير الرسميين. خاصة في السنوات الأخيرة، الا ان بعض من المؤشرات في الاقتصاد يمكن ان تعطي دلالة عن حجم الأنشطة غير الرسمية مثل الطلب على العملة. والشكل الموالي رقم (3) يبين ذلك.

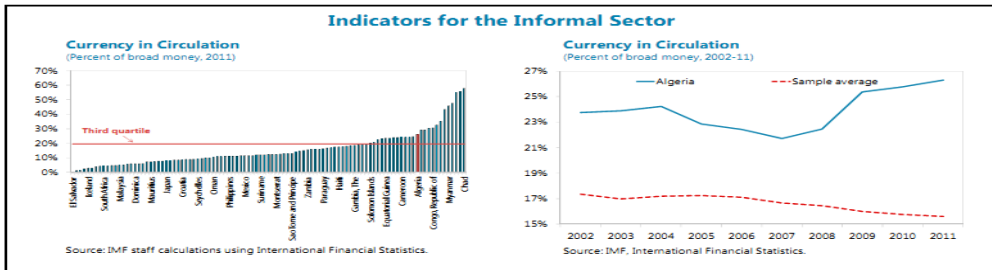
الشكل رقم (03) : معدل البطالة والتشغيل غير الرسمي في الجزائر للفترة 1999-2008.



المصدر : الحسن العاشي، مقابضة البطالة بالعمل اللائق: تحديات البطالة في المغرب العربي، أوراق كارنيغي، مجلة مركز كارنيغي للسلام الدولي، العدد، 23 واشنطن، الو م أ، 2010، ص 12.

في اطار هذا السياق الشكل الموالي يبين بعض المؤشرات المستخدمة لمعرفة حجم القطاع غير الرسمي.

الشكل رقم (04): مؤشرات عن القطاع غير الرسمي في الجزائر.



Source : IMF, ALGERIA : Staff Report for the 2012 Article IV consultation

, IMF Country Report No. 13/47. International Monetary Fund , Washington, D. C ,2013. p42

يبين الشكل أعلاه أن معدل تداول العملة في الجزائر خلال العقد الماضي مقارنة بعينة من البلدان. تميز بالارتفاع مقارنة بمعدل متوسط العينة.

في هذا الإطار حسب خبراء صندوق النقد الدولي، بيانات القطاع النقدي في الجزائر. تشير أيضا إلى أن القطاع غير الرسمي يمثل جزء كبير من الاقتصاد، كما يبين الشكل تداول العملة خلال العقد الماضي. حيث ازداد معدل التداول ما بين عام 2000 و 2011، إذ لوحظ أن نسبة العملة المتداولة (نسبة إلى النقود بمفهومها الواسع) في الجزائر أعلى مما هي عليه

في (75%) من بلدان في العالم، وهو مؤشر يؤكد أن هذه النسبة لا تعود فقط لتطور القطاع المالي، ولكن تشير أيضا إلى أن نسبة كبيرة من المعاملات تجري خارج أنظمة الدفع الرسمية. إضافة إلى ذلك، في الوقت الذي انخفضت فيه حصة العملة المتداولة نسبة إلى العرض النقدي لعينة من 101 بلدا بين عامي 2002 و 2011. تشير الأرقام إلى أن هذه النسبة ظلت مستقرة في الجزائر وارتفعت قليلا في نهاية هذه الفترة، ذلك حتى أواخر السداسي الأول من عام 2013 (9).

لا تزال حصة مهمة من السكان في سن العمل خارج قوة العمل. معدل المشاركة في القوى العاملة في حدود (47%) وهو منخفض جدا وفقا للمعايير الدولية، ويعود ذلك إلى معدلات مشاركة الإناث في القوى العاملة وكذا مشاركة الشباب المنخفضة. ومع ذلك، يعود معدل هذه المشاركة أيضا، إلى سياسات التشغيل في حد ذاتها، إذ ومن المتوقع تباطؤ نمو القوى العاملة في الجزائر من حوالي (2%) سنويا، إلى (1%) سنويا خلال العقد القادم (قاعدة بيانات ILO STAT, 2014). (10)

استقر معدل البطالة في الجزائر عند (9.8%) في أبريل عام 2014، وهذا المعدل هو أفضل قليلا مما كان عليه في الشرق الأوسط (11%) وشمال أفريقيا (10%)، مع تونس والمغرب المجاورة في (13%) و (9%) على التوالي. والبطالة طويلة الأجل هي أيضا مهمة في التحليل، إذ ما يقارب عن (46%) من العاطلين عن العمل قد يبحثون عن وظيفة منذ أكثر من عام اعتبارا من أبريل 2014. وهذا يعتبر مصدر قلق خاص لسوق العمل، خاصة مع الوافدين الجدد لسوق العمل ومعظمهم من الشباب (حيث مهارات اقل وفرص توظيف اقل) (ILO, 2013). وغالبية الباحثين عن عمل وإمكانيات تقبل الوظائف هي أقل من كفاءاتهم ومؤهلاتهم، أو لا تتوافق مع ملفهم الشخصي، والتي تنتمي إلى أي قطاع من قطاعات النشاط. وهنا نشير إلى أن النساء أقل مرونة من الرجال. فقط حوالي ثلث (مقارنة مع ثلاثة أرباع الرجال) يقبلون بوظائف بعيدة عن مقر سكنهم. ما يميز أيضا سوق العمل الجزائري في السنوات الأخيرة. زيادة فرص التوظيف محددة المدة، خاصة إذ ازدادت حصة (الموظفين/المتدربين) من (23%) إلى (33%) من مجموع العمالة بين عامي 2004 و 2013 (لم يتغير اعتبارا من أبريل 2014)، في المقابل حصة العمالة الدائمة استقرت عند حوالي (36%). الزيادة في حصة العمالة المؤقتة يمكن

ربطها بخلق فرص العمل محدد المدة في القطاع العام. إذ زادت حصة العاملين بعقود محددة المدة من (18.6%) من العمالة عام 2010 إلى (23.3%) في 2013 في القطاع العام. ويعود هذا إلى فرص العمل المتاحة في القطاع الخاص في العقد الأخير، أيضا إلى تفضيلات العمالة بين القطاع العام والخاص خاصة الشباب، كما أن أغلبية العمالة في القطاع الخاص تتمثل في العاملين لحسابهم الخاص عمالة مؤقتة (42.1%)، و (39.8%) من المتدربين في القطاع الخاص. فقط ما يفوق (70%) من العمالة في القطاع الخاص تكون في المنشآت التي لديها أقل من خمسة موظفين. ويهيمن على القطاع الخاص أيضا المنشآت الصغيرة في القطاعات التي تميل إلى أن تكون إنتاجيتها منخفضة. وفي القطاع غير الزراعي، و (99%) من المنشآت الخاصة لديها أقل من 10 موظفين. ويشارك أكثر من النصف بقليل من إجمالي العمالة في القطاع الخاص بين قطاعي التجارة والبناء، تمثل القطاعات الأخرى مع إمكانية أكبر للتوظيف في الصناعات التحويلية (12.9%) والنقل والاتصالات بنسبة (7.6%) من الوظائف. (11) والمخططات الموالية تظهر ذلك..

ان البطالة بين الشباب مرتفعة في الجزائر، فحوالي (23.2%) للفئة العمرية بين 20-24 سنة و (30.1%) لفئة 15-19 سنة إلى غاية عام 2014. وبالإضافة إلى ذلك، (24.4%) من الشباب للفئة العمرية 16-24 سنة لم تكن في قوة العمل أو في النظام التعليمي، ولا تمتلك تامين اجتماعي، وهو ما يشير إلى انخفاض متوقع لدخل العمل مدى الحياة، وبالتالي هذه الفئات تعتبر عرضة للتشغيل غير الرسمي مع الوقت في ظل غياب رؤية واضحة لهذا القطاع (12).

3. تنظيم التشغيل غير الرسمي في الجزائر.

تسعي مختلف البلدان في الوقت الحالي إلى ضبط الأنشطة غير الرسمية بمختلف الوسائل المتاحة، وذلك بإزالة حواجز المشاركة الرسمية، من خلال إعادة النظر في اللوائح التنظيمية، إصلاح الأنظمة الضريبية، توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل العمالة الهشة، الحوار الاجتماعي و حملات التوعية بأهمية إصلاح بيئة الأعمال. لكن هذه الإجراءات لا يمكن أن تكون فعالة، إلا في حالة معرفة الدولة بصورة أوسع لمدى انتشار وخصائص القطاع والتشغيل غير

الرسميين، طبيعة الوظائف و الأشخاص المرتبطين بهذا القطاع ومدى تكرار هذه الأنشطة، وبالتالي المعرفة الدقيقة للتشغيل غير الرسمي والمنشآت غير الرسمية.

من جهة أخرى ما ينبغي الإشارة إليه في التعامل مع التشغيل غير الرسمي، « وهو مراعاة بعدين منفصلين ومهمين للدولة، يتعلق البعد الأول بنطاق عمل الدولة ويخص هنا مدى تقنياتها للعلاقات من خلال وضع القواعد والإجراءات وسعيها لامتلاك المؤسسات والتدخل في الآليات المنظمة للسوق - و الذي ينبغي أن يكون محدد-، أما البعد الثاني فيتعلق بقدرة الدولة على وضع قوانين خاصة بها وان تقوم بذلك بطريقة نظيفة وشفافة دون أن يشوبها الفساد، وينطبق هذا البعد على أي نشاط تقوم به الدولة، والأمثل أن يكون محدود النطاق وينحصر على المجالات الرئيسية التي لن يختلف المواطنون على قيام الدولة بها (توفير السلع العامة وحفظ القانون والنظام وفرض سيادة القانون والأمن) » (13). كما أن عدم قدرة الدولة على القيام بأبسط المهام المخولة لها وتدخلها غير الكفء في النشاط الاقتصادي، من شأنه أن يخلق فجوة هامة لتوسع دائرة التشغيل غير الرسمي .

في هذا الإطار، يمكن للجزائر ان تعتمد كإستراتيجية للتعامل مع التشغيل غير الرسمي، على الإجراءات التالية :

- تقليل و تبسيط القوانين واللوائح الحكومية.
- إصلاح النظام الضريبي.
- توليد العمالة المستدامة.

1.3. تقليل و تبسيط القوانين واللوائح الحكومية: تفيد الدراسات والتجارب الدولية، في صياغة

إصلاح الأنظمة القانونية واللوائح التنظيمية. ينبغي ان تشمل النقاط التالية :

- تشجيع المشاركة في السياسات وإعداد القوانين.
- سن وتنفيذ قوانين حرية المعلومات.
- تبسيط اللوائح والقواعد القانونية.
- إصلاح وتقوية أنظمة حقوق الملكية.
- توافق القوانين واللوائح مع القدرة المؤسسية.
- توافق القوانين واللوائح مع قدرة المبادرين على الالتزام، إصلاح قوانين العمل.

- تبسيط شروط الحصول على تراخيص العمل وتخفيض تكلفتها.

1.1.3. تشجيع المشاركة في السياسات وإعداد القوانين.

ويتجسد هذا عمليا من خلال المشاركة الشعبية في صنع القوانين واللوائح التنظيمية، وهو ما يعكس توافق هذه الأخيرة مع قدرة المنشآت والمبشرين على الالتزام بها، وأيضا التقليل من هذه اللوائح من حيث العدد، وتبسيطها من ناحية التعقيد والتطبيق في الواقع العملي. تفعيل هذه الإجراءات في الجزائر، سوف تساهم في الحد من توسع دائرة التشغيل غير الرسمي، كما تعمل على جذب العمالة غير الرسمية الى الاقتصاد الرسمي.

*المشاركة الشعبية في إعداد القوانين :

* توافق القوانين واللوائح مع قدرة المنشآت والمبشرين على الالتزام: عند إصلاح أو سن قوانين وقواعد تنظيمية،

* تبسيط اللوائح والقواعد القانونية : يجب توضيح اللوائح والقوانين، حتى تكون الحقوق والقواعد واضحة ومحددة. وتكون الإجراءات صريحة التنفيذ، من اجل الحد من التأويلات المختلفة عند تنفيذ تلك اللوائح والقوانين. (14)

تعد الجزائر من بين البلدان المثقلة باللوائح التنظيمية، كما تشير تقارير سهولة ممارسة أنشطة الاعمال الصادرة عن مجموعة البنك الدولي، ضمن عينة تفوق (183) بلدا. الامر الذي يساهم في توسع دائرة الأنشطة غير الرسمية، ويزداد معها التشغيل غير الرسمي في الجزائر. الجدولين (09) ، بين مدى التعقيدات التي تمس مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر.

الجدول رقم (09): مقارنة إجراءات بدء نشاط تجاري جديد بين الجزائر ومناطق أخرى 2015.

المؤشر	الجزائر	إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
عدد الإجراءات	13.0	8.0	4.8
الوقت (أيام)	22.0	18.9	9.2
التكلفة (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	11.0	28.1	3.4
الحد الأدنى المدفوع من رأس المال (% من متوسط الدخل القومي للفرد)	24.1	45.6	8.8

المصدر : البنك الدولي، قياس ممارسة أنشطة الأعمال 2015، سهولة ممارسة أنشطة الأعمال في الجزائر. بيانات

البنك الدولي 2015.

الجدول يشير الى ما تستهلكه بداية أنشطة جديدة، من عدد الإجراءات و الوقت وكذا التكلفة من دخل الفرد. نلاحظ من الجدول تشابه الى حد ما إجراءات بدء نشاط تجاري بين الجزائر و إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في المقابل هنالك فوارق كبيرة بين الجزائر ودول

منظمة التعاون الاقتصادي، حيث تتضاعف عدد الإجراءات الى أكثر من مرتين في الجزائر، اما الوقت يستغرق في الجزائر (22) يوما، في حين (9.2) يوم في دول المنظمة، اما التكلفة فتزيد بثلاث مرات في الجزائر. وهو ما يؤثر فعليا على توسع دائرة التشغيل غير الرسمي نتيجة هذه التعقيدات.

كما يشير تقرير سهولة ممارسة الأعمال بالجزائر خلال الفترة (2009-2015) كما هو موضح في الجدول رقم (3-13) السابق، حيث عدد إجراءات بدء نشاط تجاري هي ما بين (13 و 14) إجراءات، وتأخذ من الوقت حوالي (24) يوما ورتبت الجزائر خلال هذه الفترة بـ (132 و 154) على الترتيب ضمن عينة مكونة من (ما بين 183 و 189) بلدا أي أن الجزائر ضمن الثلاثون بلد الأخيرة في العينة، وتراجع ترتيبها، في هذا الإطار يمكن للجزائر إتباع الإجراءات الموالية لجذب وإدماج الأنشطة والعمالة غير الرسمية وحماية الأنشطة الرسمية من التحول إلى الجوانب الأخرى للسمة غير الرسمية، وتمثل في النقاط التالية:

- تخفيض مخزون الأنظمة والإجراءات وانسيابها. من خلال إجراء جردا منتظما لهذه القواعد، من أجل إزالة كل ما ليس له مبرر منها. ويجب أن تقوم هيئة مستقلة من المهنيين بتنفيذ هذه المراجعة (بمشاركة من القطاع الخاص)، كما يجب أن تقوم بمراجعة أية مقترحات تنظيمية جديدة. وقد بينت دراسات لمعهد "مكانيسي" إن معالجة القضايا التنظيمية لسوق المنتجات (الدخول إلى السوق، وعوائق التجارة، ومعايير المنتجات وأنظمة التسعير) ستعود بالمنافع العظمى. فهذه القضايا سهلة نسبيا أيضا في التعامل معها، على الأقل من وجهة نظر فنية. (15)

- أن الإصلاحات التي تؤدي إلى تحرير اللوائح التنظيمية وزيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة تساعد على تقليل مغريات الفساد، وتشجع المنشآت على الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى الاقتصاد الرسمي، كما ينبغي على الحكومات التأكيد على حكم القانون وعلى الإنفاذ الدقيق لمجموعة من اللوائح التنظيمية تمثل الحد الأدنى الضروري، بدلا من زيادة عدد اللوائح التنظيمية. (16)

- إعادة تصميم قوانين ونظم ولوائح الدولة لتصبح أكثر واقعية وعدالة. وهنا لا بد أن تأتي القوانين لتسمح وتيسر وتنظم، بدلا من أن تمنع وتعوق أو تقمع، وذلك عن طريق: (17)

- أن يصبح ثمن العمل داخل إطار الاقتصاد الرسمي قريبا من كلفة العمل خارجه، وان يشعر أصحاب الأعمال أن هناك مزايا إضافية يحصلون عليها إذا قاموا بالانخراط في الاقتصاد الرسمي.
 - أن تنشأ علاقة جديدة قوامها الثقة بين الدولة والمواطنين.
 - أن يشعر المواطنون أن الدولة تقوم بوظائفها الأساسية بكفاءة تسد احتياجاتهم بحيث لا يضطرون للبحث عن خدمات تكميلية تخلق طلبا غير رسميا.
 - تطبيق القوانين واللوائح بشفافية على الجميع، وليس بصورة انتقائية أو انتقامية.
- 2.1.3. التمويل وخفض التكاليف:** إن تكاليف بداية ومزاولة مشروع ما وتمويله، تعتبر محددات هاما للقطاع والتشغيل غير الرسميين، إذ يمكن حصر هذه التكاليف فيما يلي: (18)

- تكلفة بيع وشراء السلع والخدمات.
- تكلفة الحصول على التمويل.
- تكلفة ضمان وتنفيذ حقوق الملكية.
- تكلفة الحصول على معلومات بشأن الأعمال والفرص الشريكة.
- تكلفة تكوين المنشآت وتنظيمها.
- تكلفة الإفلاس بالنسبة للدائنين.
- تكلفة الدخول في عقود وتنفيذها.
- تكلفة تشغيل وفصل العمال.
- تكلفة نقل واستيراد وتصدير السلع.
- تكلفة الالتزام باللوائح والتمثيل الحكومي (19).

3.1.3. إصلاح أنظمة حقوق الملكية وقوانين العمل: وذلك من خلال ما يلي:

* **إصلاح وتقوية أنظمة حقوق الملكية وتراخيص البناء:** يجب إصلاح وتقوية أنظمة حقوق الملكية حتى تصبح الأصول قاطرة للنمو والإنتاجية. حقوق الملكية هي الوسيلة القانونية التي من خلالها تتحول الأصول إلى رأس مال منتج. وباختصار، يجب تصميم قوانين ولوائح حقوق الملكية بطريقة تسمح بوصف وتسجيل صفات الأصول المفيدة اقتصاديا واجتماعيا، بطريقة منطقية وقياسية وبتكلفة معقولة. لذا يجب أن تكون أنظمة حقوق الملكية قادرة على تقديم المعلومات الكافية حول الأصول حتى يتسنى بيعها أو شراؤها أو تأجيرها بسهولة واستخدامها لأغراض

منتجة. في المقابل ينبغي أن تكون هذه المعلومات بأقل تكلفة، وذلك بتبسيط حقوق الملكية ووضع معايير بسيطة ومستقيمة تحدد ملكية الأصول بوضوح⁽²⁰⁾، كما أن تخفيف كل من صرامة القوانين المعنية بالمستأجرين والقيود على التنظيم، وبناء (صياغة) مدونات القوانين تعتبر كلها من الطرق السريعة نسبيا والسهلة لزيادة مدى توافر الأراضي الرسمية. وأخيرا يجب زيادة نسب ضرائب ملكية الأراضي (مع تخفيف وتبسيط القوانين)، وذلك بهدف تثبيط المضاربين من الاحتفاظ بالأراضي الشاغرة، وتزويد الحكومات المحلية بالوسائل المالية والحوافز لتطوير المزيد من الأراضي للاستثمارات التجارية والسكنية⁽²¹⁾.

* **إصلاح قوانين العمل** : وذلك باستبعاد النصوص التي تقادمت، والسماح بعقود عمل أكثر مرونة مثل عقود العمل المؤقت أو الموسمي، أو العمل لمدة قصيرة، أو وضع ترتيبات معينة في العقد وزيادة فترة الاختيار بالنسبة للموظفين الجدد، كذلك لا بد من السماح لأصحاب العمل والمستخدمين بالتفاوض على الرواتب بصفة مستقلة عن الحكومة، وتطوير نظام التقاعد. وعلاوة على ذلك يجب توفير حماية شديدة للمنظمين إلى نقابات. وبمعنى آخر يجب أن يكون للأفراد الاختيار في الانضمام أو عدم الانضمام إلى عضوية النقابات على أساس رأيه فيما ستحققه العضوية من فوائد. وكثيرا ما يضيع هذا الحق بسبب نصوص أو قيود تقيد حق العاملين في التنظيم النقابي. وفي كلتا الحالتين يضيع حق المواطن في حرية الاختيار (بين الانضمام أو عدم الانضمام) وهي الحرية التي تعتبر من المكونات الأساسية للديمقراطية.⁽²²⁾ كما ينبغي للحكومات أن تزيد من اهتمامها بإباحة بعض أنشطة القطاع غير الرسمي، من خلال تحرير سوق العمل على سبيل المثال ما يلي⁽²³⁾:

* **تبسيط شروط الحصول على تراخيص العمل وتخفيض تكلفتها**: تسهيل الحصول على تراخيص لمزاولة العمل أو المهنة، تعد من الخطوات الضرورية، ويمكن تحقيقها بتخفيض التكلفة الاسمية للحصول على الترخيص أو التصريح، وضمان جعل الحصول على الترخيص أو التصريح بسيطة وواضحة ومعروفة جيدا للعامة، وسهلة الحصول بالنسبة للمبادر صاحب الإمكانيات

¹ - كاثرين كوتشا هلبلينج، مرجع سبق ذكره، ص 46.

المتواضعة. ويجب أن تنص القوانين على أنه عند استكمال الشروط اللازمة، يتم إصدار التراخيص أو التصاريح المطلوبة على الفور وبصفة تلقائية وتسجيلها في السجل المركزي للأعمال (24).

تبنى مثل هذه الرخص في الجزائر من شأنه، أن يساهم في أعداد إحصاء مبدئي للعمالة غير الرسمية، ويشجعها على العمل والثقة في الحكومة، خاصة إذا صاحب ذلك الدعم والتمويل.

2.3. إصلاح النظام الضريبي: تعتبر عملية إصلاح الأنظمة الضريبية وجعلها تتماشى والظروف الراهنة، و مكافحة التهرب الضريبي لتقليص الأنشطة المتهربة من الضرائب، من بين الأمور الضرورية لاستقطاب المنشآت غير الرسمية والعمالة غير الرسمية، ودمجها في الدائرة الرسمية.

1.2.3. إصلاح الأنظمة الضريبية: قبل التطرق لمسألة إصلاح النظام الضريبي، نتكلم عن مميزات النظام الضريبي الجزائري الحالي، إذ تشير تقارير ممارسة أنشطة الأعمال للبنك الدولي للسنوات (2009-2015) في الجزائر، الموضحة في الجدول رقم (3-13) السابق، إذ أنه فيما يخص دفع الضرائب في الجزائر، فقد رتبت ما بين (166 و 176) بهذا الترتيب للفترة (2009 و 2015)، ضمن عينة من البلدان (183 و 189) بهذا الترتيب، أي أن الجزائر ترتب ضمن آخر البلدان في هذا الشأن، فملدفعات من الضرائب (عدد المرات سنويا) هي ما بين (27 و 34 مرة)، وتأخذ من الوقت حوالي (451 ساعة)، أما إجمالي سعر الضريبة من كنسبة من الأرباح فهو يتراوح ما بين (72 و 72.7%)، هذه المؤشرات تدل على مدى تعقيد وجود النظام الضريبي الجزائري، مقارنة بالبلدان التي تتميز بسهولة ممارسة أنشطة الاعمال بها وتحتل المراتب الأولى في الترتيب، نشير كذلك إلى أن وضعية هذا النظام لا تحفز الاستثمار والقطاع الخاص، وهذا ما يفتح المجال إلى التهرب الضريبي، وبالتالي تتوسع دائرة القطاع والتشغيل غير الرسميين. لهذا إصلاح وتبسيط النظام الضريبي الجزائري مهم للحد من القطاع والتشغيل غير الرسميين.

عادة يكون إصلاح الأنظمة الضريبية بتخفيض المعدلات الضريبية بصفة عامة، واستهداف ضرائب المنشآت وضرائب الدخل، بدلا من ضرائب التجارة الدولية (مثل الجمارك)، ومراجعة قوانين الضرائب وجعلها بسيطة بإزالة الإجراءات المعقدة التي تتكون من خطوات متعددة لتقديم الإقرار الضريبي، وتقوية التنفيذ المستمر لقوانين الضرائب، بزيادة القدرات الإدارية والحد من سلطة

الموظف للعمل حسبما يراه مناسباً. ومن شأن هذه الإجراءات أن تزيد حصيلته الدولة بتوسيع قاعدة الممولين على المدى الطويل. ويمكن توجيه هذه الحصيلته لتقديم خدمات عامة أكثر جودة.

في هذا الإطار ندرج بعض النقاط الهامة لإصلاح النظام الضريبي وهي (25):

- توسيع الوعاء الضريبي، وجعله أكثر مرونة للتغيرات الاقتصادية.
- تيسير النظام الضريبي (إذ كلما ازداد النظام تعقيداً كلما ازدادت صعوبة إدارته، وازدادت فرص التهرب الضريبي).
- تحديد معدلات معتدلة على أن تكون الاستثناءات في ادني الحدود.
- تحديد المعدلات الضريبية والهيكل المالي لتحسين فرص التنبؤ بالقرارات الاقتصادية.
- تحقيق التوازن بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، حتى تزداد صعوبة التهرب من الضرائب وتقل قرارات الاستثمار والإنتاج والتوظيف.
- جعل تحصيل الجمارك أكثر شفافية.
- فرض ضرائب على بعض الصفقات المالية.
- التقليل من تكاليف تحصيل الضرائب، والتخفيض من النفقات الجبائية خاصة في الدول النامية وفي ظل مناخ استثماري ضعيف. و التخلّص من الضرائب قليلة الإيراد (26).
- تخفيض الضرائب وتعريفات الاستيراد وتبسيطها. تعلن الحكومات في العادة انخفاض الضرائب كمبرر لفرض ضرائب جديدة. ولكن في الحقيقة أن تخفيض الضرائب وتعريفات الاستيراد وتبسيطها.

غالباً ما يؤدي إلى زيادة الإيرادات عن طريق زيادة تشجيع نشاطات الأعمال. (27)

2.2.3. مكافحة التهرب الضريبي: إن زيادة التهرب الضريبي، تؤدي إلى زيادة حجم الأنشطة غير الرسمية، كما يعمل على زيادة تحول الأنشطة الرسمية إلى دائرة القطاع غير الرسمي، نتيجة الشعور بعدم العدالة، لذا فمكافحته من الضروريات لزيادة تعبئة الإيرادات، بحيث تكون مكافحته على المستوى الوطني و الدولي، وفي هذا الإطار هناك بعض النقاط المهمة لتخفيض حجم التهرب الضريبي وهي (28):

- نشر الوعي الضريبي باستعمال عدة طرق كالصحافة، إصدار دليل المكلف، إقامة مكاتب للإرشاد الضريبي، تنظيم ملتقيات حول النظام الضريبي ومستجداته، مع ضرورة إدراج التكوين والثقافة الضريبية ضمن البرامج التربوية.
- العمل على تبسيط الإجراءات الإدارية المتعلقة بربط وتحصيل الضريبة.
- توسيع اعتماد إدارة الضرائب على معلومات الغير، والتي تفيد في الكشف عن حالات التهرب الضريبي.
- وضع نظم رقابة ضريبية فعالة، والتي تتميز بدقتها وسرعة اكتشاف مختلف المخالفات المرتكبة، مع تقرير عقوبات شديدة على المكلفين الذين تثبت عليهم عمليات التهرب الضريبي.
- تحسين الموارد البشرية والتقنية لإدارة الضرائب، وفي هذا المجال ينبغي ضرورة تعميم الإعلام الآلي في جميع الإدارات الضريبية.
- تبسيط قانون الضرائب وإجراءات تنفيذه حتى يسهل على المكلف فهم ذلك القانون ومن ثم احترامه.
- إعادة النظر في أجور موظفي مصلحة الضرائب، وذلك لتحفيزهم على رفع مردودية العمل و بإبعادهم عن إغراءات الممولين.
- رفع مستوى تأهيل موظفي جهاز الضرائب، من خلال تكوين متخصص في الضرائب.
- إقامة تعاون مستمر بين إدارة الضرائب ومختلف الإدارات الحكومية، وينتج عن هذا التعاون تزويد الإدارة الضريبية بما تحتاجه من معلومات وتوضيحات حول نشاط المكلفين.
- اللجوء إلى التعاون الدولي في إطار تبادل المعلومات التي تفيد في الكشف عن الوضعية المالية للمكلف، ويتم ذلك من خلال عقد اتفاقيات دولية لمكافحة التهرب الضريبي.
- في إطار مكافحة التهرب الضريبي عملت الجزائر على اتخاذ مجموعة من الإجراءات، بداية من الإصلاح الضريبي لسنة 1992، كما عقدت مجموعة من الاتفاقيات الدولية في مجال مكافحة التهرب الضريبي خاصة في ظل تطور التجارة الالكترونية (29).

3.3. توليد العمالة المستدامة: إن توليد التوظيف على مستوى الاقتصاد، سواء تعلق الأمر بخلق منشآت صغيرة أو كبيرة، من شأنه استقطاب العمالة غير الرسمية، لان هذه الأخيرة عادة ما

تشتغل في إطار القطاع غير الرسمي، باعتباره محطة عبور إذا ما توفرت وظائف رسمية مع الوقت. وفي الجزائر يمكن للعناصر التالية أن تساهم في خلق التوظيف، وتقلص من العمالة غير الرسمية :

- تشجيع الاستثمار، من خلال إصلاح بيئة الأعمال.
- محاربة كل أشكال البيروقراطية والفساد.
- إصلاح وكالات دعم وتشغيل الشباب.
- تعزيز دور القطاع الخاص.
- التمويل بالغ الصغر وخفض التكاليف.

1.3.4.3. تشجيع الاستثمار، من خلال إصلاح بيئة الأعمال: إصلاح بيئة الأعمال في الجزائر، له دورا مهما في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتوطينها، وينتج عن هذه الأخيرة استحداث وظائف جديدة، تستقطب العاطلين عن العمل والعمالة غير الرسمية، كما قد تجذب المشاريع غير الرسمية، وهذا حسب القطاعات المكونة للاقتصاد.

عادة ما تتطلب عملية إصلاح بيئة الأعمال حسب مجموعة البنك الدولي العناصر التالية:

(30)

- تبسيط إجراءات بدء الأنشطة التجارية وعملية تصفيتها.
- تسهيل تسجيل الملكية، واستخراج تراخيص البناء.
- إجراءات وقوانين توظيف العمال.
- تسهيل التجارة عبر الحدود.
- تسهيل إجراءات الحصول على الائتمان.
- تسهيل إجراءات انفاذ العقود.
- حماية المستثمرين، وتسوية حالات الاعسار.
- تسهيل إجراءات دفع الضرائب.
- تسهيل عملية توصيل الكهرباء.

في إطار هذا السياق، يمثل الحفاظ على فرص العمل وخلق الوظائف وأنشطة الأعمال المنتجة، أولوية بالنسبة للمعنيين بوضع السياسات في جميع أنحاء العالم. فالقواعد والتشريعات الجيدة المنظمة للعمل تنطوي على مرونة كافية تساعد العاطلين عن العمل حاليا أو العاملين في

القطاع غير الرسمي. ومن شأن هذه القواعد والتشريعات، في الوقت نفسه، ان توفر الحماية المناسبة للعاملين حتى لا تتأثر إنتاجيتهم. والواقع ان الوصول الى نقطة التوازن الصحيح ليس بالمهمة السهلة⁽³¹⁾.

إن إصلاح بيئة الاعمال يساهم في خلق بيئة استثمارية فعالة مع الوقت، ما يعمل على جذب الكثير من الأنشطة الممارسة في دائرة القطاع غير الرسمي. وهو ما بينته دراسة ميدانية- حول الراجحون والخاسرون من دمج القطاع غير الرسمي - قام بها كل من المركز المصري للدراسات الاقتصادية بالتعاون مع معهد الحرية والديمقراطية، في مصر لمدة عامين (2004/ILD/ECES)*. بفضل البيانات التي تم جمعها أمكن تقدير المكاسب المحتملة من تقنين أوضاع القطاع غير الرسمي في مصر، وتتحدد هذه المكاسب، وذلك في ثلاث حالات، إصلاح مناخ الأعمال، عدم إصلاح مناخ الأعمال، الاستمرار في القطاع غير الرسمي. ونتائج هذه الدراسة مبينة في الشكل البياني الملحق رقم (04). لمنشأة متوسطة الحجم تعمل في الحالات الثلاثة السابقة. إذ تبين أن الربح الصافي لهذه المنشأة يكون أعلى في حالة إصلاح مناخ الأعمال والعمل في إطار الاقتصاد الرسمي، في حين حالة العمل في إطار القطاع غير الرسمي يستقر الربح الصافي لهذه المنشأة ويكون اقل بالنصف عما هو في حالة الإصلاح. في المقابل نجد حالة عدم إصلاح مناخ الأعمال أن الربح الصافي يكون اقل بثلاث مرات عما هو في الحالة الأولى ويستقر في حدوده مع الوقت⁽³²⁾.

يمكن لإصلاح بيئة الأعمال في الجزائر، أن تشجع الاستثمار في عدة قطاعات نذكر منها :
*قطاع السياحة : لا يزال هذا القطاع في الجزائر، قطاعا فنيا، رغم المؤهلات التي تزخر بها البلاد، والعوائد المنتظرة من هذا الأخير. العناصر التالية قد تساهم في رفع أداء هذا القطاع بالجزائر :

- تعزيز الاستقرار الأمني، فهو مؤشر مهم للسياحة.
- التعريف بالمناطق السياحية على مستوى القطر الوطني، وتصنيفها.
- تقديم تسهيلات للمستثمرين في هذا القطاع، فيما يخص التمويل، وإجراءات البدء والاستغلال، والتسهيلات الضريبية.
- محاكاة التجارب الناجحة في قطاع السياحة، الإقليمية والدولية.
- انشاء معهد على مستوى الوطني يخص قطاع السياحة، يتكفل بتكوين العمالة لهذا القطاع.

*قطاع الفلاحة والصيد البحري: يمكن لهذه القطاعات ان تلعب دورا محوريا في دفع عجلة التنمية بالجزائر، نظرا لتساع مساحة الجزائر وتعدد الأقاليم المناخية بها، وطول الشريط الساحلي. وهي كلها مقومات تساعد على نجاح هذين القطاعين.

*قطاع الصناعة : لايزال أداء هذا القطاع محدودا، وهناك فرص للاستثمار فيه، وما يحفز ذلك عدم اكتمال الأجهزة الإنتاجية وعدم مرونتها، وكذا الطلب الاستهلاكي في السوق الجزائرية على السلع المختلفة غير المشبعة.

ان الاهتمام بالقطاعات المذكورة، انطلاقا من خلق مناخ استثمار ملائم، من شأنه ان يساهم في انشاء منشآت ، تولد بدورها مناصب شغل جديدة، تستقطب العاطلين عن العمل، والعمالة غير الرسمية، كما قد تساهم في تحول بعض المنشآت غير الرسمية الى الاقتصاد الرسمي.

2.3.3. الحوكمة وتعزيز القطاع الخاص: إن الحوكمة اللازمة لتعزيز نمو القطاع الخاص تشمل وجود استراتيجية حكومية تؤكد استقرار ومصادقية السياسة، لكن تنفيذ هذه السياسة يفرض على الحكومة ثلاثة تحديات : (33)

- التحدي الأول : هو تحقيق استقرار أكبر في السياسات والتزام صادق بعدم الرجوع في سياسات الإصلاح وان مدى التدخل الحكومي في الأسواق لن يتسع فجأة، وانه لن تحدث هنالك تغيرات مفاجئة في القوانين واللوائح المنظمة للأنشطة الاقتصادية. لذا فالالتزام الحكومة هنا غير أكيد.

- التحدي الثاني : هو أن تنتج الحكومات سلعا وخدمات عامة بدلا من السلع الخاصة. فمن أولويات تحسين الحوكمة في الدول النامية تحديد أهم العوامل التي لها تأثير على تنمية القطاع الخاص والسلع العامة مثل حقوق الملكية والأنظمة القانونية والتشريعات المؤثرة على مناخ الاستثمار.

- التحدي الثالث :هو تحسين القدرات الحكومية الفنية و الادارية. وذلك لتنفيذ الأطر المنظمة لعمليات التسجيل والتراخيص والتمويل، والقدرة القضائية لحسم الخلافات وبسرعة.

إن تحسين حوكمة المنشآت له دور كبير في تعزيز القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري، ومع توسع هذا الأخير من شأنه أن يقلص من تدخل الدولة في بعض الأنشطة. ما يؤدي بدوره إلى تحسين الكفاءة في القطاعين العام والخاص، خاصة إذا كان هناك تعاون بينهما، ينعكس هذا

الأمر في الأخير على الأنشطة غير الرسمية، يجذب الأيدي العاملة وإدماجها في الاقتصاد الرسمي. ما يقلص من حجم القطاع غير الرسمي.

3.3.3. تشجيع اللامركزية، ومحاربة الفساد والبيروقراطية: إن قيام نظام لا مركزي لوظائف الحكومة، من شأنه أن يحسن في وظائف الدولة، وذلك بمشاركة الشعب في السياسات المحلية. لكن بشرط أن تكون الحكومات المحلية قابلة للمساءلة والمحاسبة، و إلا اتسعت دائرة الفساد اكبر. ويمكن تشجيع اللامركزية من خلال : (34)

- تحديد مسؤوليات الحكومة المحلية تحديدا واضحا.
- تحويل الحكومات المحلية قوة وسلطات كافية للاضطلاع بمهامها بطريقة فعالة ومستقلة عن الحكومة المركزية.

- تزويد الحكومات المحلية بالموارد المالية والبشرية والفنية الكافية.
 - وضع وتنفيذ أنظمة محاسبية جيدة على أساس شفافية الميزانية.
 - تأسيس وسائل إعلام مستقلة وقادرة على عمل التحقيقات على المستوى المحلي.
 - تشجيع قيام منظمات المجتمع المدني التي تراقب نشاط الحكومة.
- أما فيما يخص محاربة الفساد. يتم ذلك من خلال النقاط التالية : (35)

- تحديد ودمج القوانين واللوائح القانونية.
- تبني وتنفيذ قانون المشتريات الحكومية الصادر عن منظمة الشفافية الدولية.
- توضيح القوانين المتعلقة بتضارب المصالح.
- إنشاء لجان مستقلة ضد الفساد، مكافحة الرشوة.
- إقامة أنظمة جيدة لحوكمة المنشآت.

4.3.3. إصلاح وكالات دعم وتشغيل الشباب: بادرت الجزائر وكباقي البلدان، من اجل الحد من بطالة الشباب خاصة، بإنشاء مجموعة من الوكالات تهتم بهذا الجانب، وهي (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الصندوق الوطني لدعم القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة).

لعل أهم ما نشير اليه هنا فيما يخص الوكالات المذكورة، وجود تداخلا في مهامها، لذا يعتبر هذا التداخل المؤسسي احد مصادر عدم الكفاءة والبيروقراطية المفرطة. ضف الى ذلك، يؤدي

تشجيع العمل الحر دورا هامشيا نسبيا في الجزائر، ويركز على توفير قروض مصغرة لأصحاب المشاريع من الشباب. معظم المشاريع التي أنشئت في إطار آلية الدعم هذه صغيرة جدا وتتركز في القطاع غير الرسمي في كثير من الأحيان. (36)

في هذا الإطار ولتسهيل عملية دعم تشغيل الشباب في الجزائر، يجب تجنب التداخل في المهام الموكلة لمساعدة الشباب، وتوكيل هذه العملية لوكالة واحدة حتى لا تتشتت الجهود، والابتعاد عن المشاكل المتعلقة بالبيروقراطية فيما يخص التمويل بعد مراجعة الملفات وقبولها. هذه الأجراء من شأنه أن يستقطب العاطلين عن العمل، والمنشآت غير الرسمية، ويخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي الحد من انتشار القطاع غير الرسمي في الجزائر.

خلاصة:

نستخلص من هذا البحث، أن الجزائر تعد من بين البلدان التي يمثل فيها القطاع والتشغيل غير الرسميين جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية لكثير من الأفراد والأسر الجزائرية، رغم قلة البيانات والدراسات المسحية حول الظاهرة، إلا أن الواقع يثبت جوهرية المشكل من الناحيتين، الإيجابية والسلبية، لذا ينبغي الحذر في التعامل مع الظاهرة، إلا بعد تحديد خصائصها بدقة في البلد، وإعداد إستراتيجية قطاعية متكاملة على مستوى الاقتصاد الكلي، تراعي المنظومة التنظيمية والقانونية لمشاريع الأعمال للتحويل من السمة غير الرسمية إلى الرسمية، وكخلاصة يمكن التذكير بالنتائج التالية:

- البطالة والفقر، واختلالات أسواق العمل وسياسات التشغيل، وكثرة اللوائح التنظيمية، وجمود قوانين العمل والأنظمة الضريبية وأنظمة الحماية الاجتماعية. عوامل مجتمعة تزيد من توسع ظاهرة القطاع والتشغيل غير الرسميين، وإصلاح هذه الأخيرة والتصدي للبطالة والفقر، إجراء من شأنه وضع حدا لتوسع الظاهرة.
- التعامل مع القطاع والتشغيل غير الرسميين، لا ينبغي أن يكون بالسياسات المضادة، وإنما من خلال المعرفة الدقيقة لخصائص هذا الأخير والشرائح الاجتماعية التي ترتاده، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال فتح الحوار مع العمالة الموجودة بهذا القطاع، والاستماع الى أصواتهم ومعرفة مشاكلهم وظروف عملهم، وأسباب عملهم ومطالبهم. هذه العناصر تعطي لا محالة تغذية عكسية حول خصائص القطاع، بعد هذه العملية تأتي مرحلة التوعية بأهمية تنظيم العمل في إطار

الاقتصاد الرسمي، وهنا نشير إلى أهمية تظافر الجهود وتجميعها وإشراك كل ممثلي المجتمع المدني في العملية.

الهوامش :

(1)- براغ محمد، براغ محمد، الاقتصاد غير الرسمي، مظاهره وأسبابه «حالة الجزائر»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع المالية والنقد، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (غير منشورة)، 2002/2001، ص ص 124-125.

(2)- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول، القطاع غير الرسمي أوهم وحقائق، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة العادية الرابعة والعشرون، الجزائر، جوان 2004، ص ص 136-137.

(3)- الديوان الوطني للإحصاء، ديمغرافيا الجزائر 2013، (ONS)، الجزائر، 2015، ص 01.

(4)- البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية في الجزائر (1970-2011) على الموقع : <http://www.indexmundi.com/facts/algeria/population-10/01/2015growth>

(5)- دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر : محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد تنمية، جامعة تلمسان، (غير منشورة)، دفعة 2013/2012، ص ص 189-191.

(6)- مصدر البيانات من الديوان الوطني للإحصاء.

(7)- Friedrich Schneider , Andreas Buehn , Claudio E. Montenegro , Shadow Economies All over the World: New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007 (Revised Version) ,Policy Research Working Paper(WP 5356) ,(World Bank & Europe and Central Asia Region ,Human Development Economics Unit) ,World Bank, Washington D. C July 2010. p45.

(8)- الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2013. الجزائر، 2013، ص ص: 1-2.

(9)- IMF, ALGERIA : Staff Report for the 2012 Article IV , IMF Country Report No. 13/47. International consultation Monetary Fund , Washington, D. C ,2013. p42.

- IMF, International Financial Statistics, International Monetary Fund , Washington, D. C ,2013. p78.
- IMF, ALGERIA SELECTED ISSUES : IMF Country Report (10) No. 14/342 . p45. 4. International Monetary Fund , Washington, D. C ,201 p45-47. p OP Cit, - IMF, ALGERIA SELECTED ISSUES,(11)
- IMF, ALGERIA SELECTED ISSUES :OP Cit,p p47-48. (12)
- (13)- فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة بين الشرعية وتجارب الآخرين، مجلة الإصلاح الاقتصادي ، العدد(13)، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2005، ص46.
- (14)- كاثرين كوتشا هلبلينج، المرجع نفسه، ص 43.
- (15)- فينست بلميد، انديا آنا ييوتس، مرجع سبق ذكره، ص 5.
- (16)- فريدريك شنايدر، دومنيك انستي، مرجع سبق ذكره ، ص14.
- (17)- وائل نواره، مرجع سبق ذكره ، ص2.
- (18)- بول هولدن، الإصلاح الحكومي لتخفيض تكلفة المعاملات وتعزيز تنمية القطاع الخاص، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2004، ص ص6-7.
- (19)- انجي توكل، بعد سنوات من المطاردة...الخبراء يطلبون حلول غير تقليدية لاقتصاد الظل. مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد (14)، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2005، ص ص 35-36.
- (20)- كاثرين كوتشا هلبلينج، مرجع سبق ذكره، ص ص43-44.
- (21)- فينست بلميد، انديا آنا ييوتس، مرجع سبق ذكره، ص6.
- (22)- كاثرين كوتشا هلبلينج، مرجع سبق ذكره، ص46.
- (23)- فريدريك شنايدر، دومنيك انستي، مرجع سبق ذكره ، ص14.
- (24)- كاثرين كوتشا هلبلينج، مرجع سبق ذكره، ص46.
- (25)- اندرو ريتشاردو، استمرارية الديمقراطية في الدول النامية الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتدعيم الديمقراطية، مجلة الاصلاح الاقتصادي، العدد(08)، مركز المشروعات الدولية، غرفة التجارة الأمريكية، 2004، ص ص6-7.

- (26)- فينست بلميد، انديا آنا ييوتس، مرجع سبق ذكره، ص5.
- (27)- فريدريك شنايدر، دومنيك انستي، مرجع سبق ذكره، ص14.
- (28)- مراد ناصر، مرجع سبق ذكره، ص ص 175-176.
- (29)- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، نيابة مديرية الاتفاقيات الجبائية الدولية، الجزائر، 2007.
- (30)- البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، تقرير ممارسة أنشطة الاعمال (فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم) 2014، البنك الدولي، واشنطن، 2014، ص5.
- (31)- البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، تقرير ممارسة أنشطة الاعمال (من اجل مساندة أصحاب الاعمال) 2011، البنك الدولي، واشنطن، 2011، ص 10.
- (32)- احمد جلال، الرابعون والخاسرون من دمج الاقتصاد غير الرسمي في مصر، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد(14)، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، (الو م أ)، 2005. ص ص 10-11.
- (33)- بول هولدن، مرجع سبق ذكره، ص ص 11-12.
- (34)- جون سوليسفان، الحكم الديمقراطي المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن(الو م أ)، 2004، ص ص 32-33.
- (35)- جون سوليسفان، مرجع سبق ذكره، ص ص 31-32.
- (36)- الحسن العاشي، مرجع سبق ذكره. ص 31.

- قائمة المراجع:

- براغ محمد، براغ محمد، الاقتصاد غير الرسمي، مظاهره وأسبابه «حالة الجزائر»، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع المالية والنقود، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر (غير منشورة)، 2001/2002.
- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول، القطاع غير الرسمي أوهم وحقائق، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الدورة العامة العادية الرابعة والعشرون، الجزائر، جوان 2004.
- الديوان الوطني للإحصاء، ديمغرافيا الجزائر 2013، (ONS)، الجزائر، 2015.
- دحماني محمد ادريوش، إشكالية التشغيل في الجزائر : محاولة تحليل، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية فرع اقتصاد تنمية، جامعة تلمسان، (غير منشورة)، دفعة 2012/2013.
- الديوان الوطني للإحصاء الجزائري (ONS)، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال الثلاثي الرابع من سنة 2013. الجزائر، 2013.
- فرانسيس فوكوياما، بناء الدولة بين الشرعية وتجارب الآخرين، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد (13)، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2005.
- بول هولدن، الإصلاح الحكومي لتخفيض تكلفة المعاملات وتعزيز تنمية القطاع الخاص، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2004.
- انجي توكل، بعد سنوات من المطاردة...الخبراء يطلبون حلول غير تقليدية لاقتصاد الظل. مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد (14)، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، 2005.
- اندرو ريتشاردو، استمرارية الديمقراطية في الدول النامية الظروف الاقتصادية والاجتماعية لتدعيم الديمقراطية، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد (08)، مركز المشروعات الدولية، غرفة التجارة الأمريكية، 2004.
- وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، نيابة مديرية الاتفاقيات الجبائية الدولية، الجزائر، 2007.

- البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (فهم الأنظمة المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم) 2014، البنك الدولي، واشنطن، 2014.
- البنك الدولي، مؤسسة التمويل الدولية، تقرير ممارسة أنشطة الأعمال (من أجل مساندة أصحاب الاعمال) 2011، البنك الدولي، واشنطن، 2011.
- احمد جلال، الرابعون والخاسرون من دمج الاقتصاد غير الرسمي في مصر، مجلة الإصلاح الاقتصادي، العدد(14)، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن، (الو م أ)، 2005.
- جون سوليسفان، الحكم الديمقراطي المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي، مركز المشروعات الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية، واشنطن(الو م أ)، 2004.
- البنك الدولي ، مؤشرات التنمية العالمية في الجزائر (1970-2011) على الموقع : <http://www.indexmundi.com/facts/algeria/population-growth10/01/2015>

- المراجع بالانجليزية:

- Friedrich Schneider , Andreas Buehn , Claudio E. Montenegro , Shadow Economies All over the World: New Estimates for 162 Countries from 1999 to 2007 (Revised Version) ,Policy Research Working Paper(WP 5356) ,(World Bank & Europe and Central Asia Region ,Human Development Economics Unit) ,World Bank, Washington D. C July 2010.
- IMF, ALGERIA : Staff Report for the 2012 Article IV consultation , IMF Country Report No. 13/47. International Monetary Fund , Washington, D. C ,2013.
- IMF,International Financial Statistics ,International Monetary Fund , Washington, D. C ,2013.
- IMF, ALGERIA SELECTED ISSUES : IMF Country Report No. 14/342 . International Monetary Fund , Washington, D. C ,2014.